

إِحْكَامُ الْمَبَايِنِ فِي نَقْضِ «وُصُولِ التَّهْنِائِي»

وَكُشْفِ مَا فِيهِ مِنْ مَغَالِطَاتِ الْمَعَانِي
وَيَتَضَمَّنُ

تَايِخَ السُّبْحَةِ وَحُكْمَهَا

بِمَشْرِعِ
أَبِي الْحَارِثِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ الْأَشْرِيِّ
عَمَّا اللَّهُ عَنْهُ
بِمَنْتَهَى وَكُرْمِهِ

مَكْتَبَةُ الْمُعَارِفِ
الزَّيْبَاضِ

أحكام المبياني
في تقضي
ووصول التماسي

إِحْكَامُ الْمَبَايِنِ فِي نَقْضِ «وُصُولِ التَّهْيَانِ»

وَكَشَفِ مَا فِيهِ مِنْ مَغَالِطَاتِ الْمَعَانِي
وَيَقْضَعَنَّ

تَارِيخُ السُّبْحَةِ وَمُحْكَمَاتُهَا

بِمَقَامِ
أَبِي الْحَارِثِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ الْأَشْرَفِيِّ
عَمَّا اللَّهُ عَنْهُ
بِمَنْتَهَى وَكَرَمِهِ

مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ
الرِّيَاضِ

حقوق الطبع محفوظة للنشر

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

مكتبة المعارف - ص.ب. ٣٢٨١ - هاتف ٤١١٤٥٣٥ / ٤١١٣٣٥
الرياض - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أما بعد :

فقد جَرَتْ مراسلاتٌ علميةٌ قبل أكثر من أربع سنوات بيني وبين الأخ
محمود سعيد ممدوح - وهو مِمَّنْ شَدَا شَيْئاً مِنْ عُلُومِ السُّنَّةِ وَالْأَسَانِيدِ - حول
مسألةٍ علميةٍ كنت قد باحَثْتُ بها سريعاً عند أوَّل^(١) لقاءٍ لي به في بيت الله
الحرام قبل خمس سنين ، ثُمَّ حَاوَلْتُ تَتَمِيمَ الْبَحْثِ مَعَهُ مُكَاتِبَةً ، فَكَانَتْ آخِرُ
رسالةٍ وصلَّتني منه - بخطه - مؤرَّخة بتاريخ : (٥ / ١ / ١٤٠٣ هـ) ، ثُمَّ أُرْسِلْتُ
له - بَعْدُ - رسالةٌ جوابيةٌ ولم يَأْتني منه خَبَرٌ !

وتمرُّ السَّنُونُ ، وتمضي الأيام ، فإذا بي أرى في بعض المكتبات رسالةً
مطبوعةً بعنوان « وُصُولُ التَّهَانِي بِإِثْبَاتِ سُنَّةِ السُّبْحَةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْأَلْبَانِيِّ » ،
تأليف : محمود سعيد ممدوح ، نشر^(٢) : دار نُصْرَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ (!) ، تبلغ

(١) وكان هو اللقاء الأخير أيضاً .

(٢) وكنت قد اطلَّعْتُ عليها - قَبْلُ - مطبوعةً على الآلة الكاتبة ، وعليها آثار تعليقات بقلم الشيخ

عبد العزيز الغماري !!!

صفحاتها خمسين صفحة من القطع الصغير.

فأخذتها، وقلبتُ صفحاتها، ثم قرأتها قراءة المتأنّي، عسى أن أجِدَ فيها أمراً موثقاً للتهاني!! فلم أجِد^(١) إلا ما ستره - أخي القاريء - في ثنايا هذه الرسالة التي سمّيتها «إحكام المَباني في نَقْض وصول التهاني» سائلاً الله سبحانه أن ينفع بها المسلمين عامة، والأخ محمود سعيد خاصة، إنه سميعٌ مجيبٌ.

والذي دفعني لِزَبْرِ هذه الرسالة هو ما رأيته - مراراً وفي مواضع عدّة - من أخطاء ومغالطات زَلَّ بها قلمُ أخي المذکور^(٢)، فالله يغفر لنا وله.

وصلّى الله على نبيّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب أبو العارث علي بن حسن

٥ / جمادي الأول / ١٤٠٧ هـ.

٥ / ١ / ١٩٨٧ م.

(١) ولقد زرتُ مكّة قبل عامٍ تقريباً وحاولتُ إعادة اللقاء مع الأخ محمود، فلمّا سألتُ عنه؟ تبين لي أنّه قد أُخْرِجَ من السُّعودية!!!

(٢) فاعتَرَّ بها بعضُ المتدينين وأمثالهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

قواعدُ مُهمّةٌ

أحببتُ أنْ أقَدِّمَ بين يدي رسالتي هذه بثلاثِ قواعدٍ مُهمّةٍ ، لتكونَ مدخلاً لها يرتبطُ به القارىءُ ، ويعرفُ به مداركُ الأحكامِ ، وأصولُ الشريعةِ :

القاعدةُ الأولى :

أنَّ الأصلَ في التشريعِ هو ما ورد في القرآنِ الكريمِ أو الأحاديثِ النبويّةِ الصحيحةِ ، فهما أصلُ الشريعةِ ، ومنهما تُستقى الأحكامُ الشرعيةُ ، فلا شرعٌ إلّا ما ورد فيهما .

إذا عَرَفْنَا ذلك نعرفُ أنَّ ما وَرَدَ عن الصحابةِ أو التابعينِ وَصَحَّ عنهم^(١) ، ينبغي أنْ يُنظرَ فيه من وجهين :

الأول : إذا كان يَفْعَلُهُ مُتَابِعاً للكتابِ أو السُنّةِ فهو مقبول .

الثاني : إذا كان يَفْعَلُهُ مُخَالِفاً للكتابِ أو السنةِ ، أو مُحْدِثاً أمراً فهو لا يُقبلُ منه ، لأنَّ التشريعَ - كما قررنا - من أمرِ الله سبحانه ، أو أمرِ رسوله ﷺ ، إذ الشريعةُ كاملةٌ لا تحتلِ زيادةً أو نقصاً ، كما قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً ﴾ .

ولقد قال ابن الماجشون : سمعتُ مالكا يقولُ :

من ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنةً ، فقد زعم أن محمداً خان الرسالة ، لأن الله يقول : - ثم ذكر الآية السابقة - ثم قال : فما لم يكن يومئذٍ ديناً فلا يكون اليوم ديناً^(٢) .

(١) وهذا شرطُهم فاحفظه !

(٢) « الاعتصام » (١ / ٤٩) .

وصح عن ابن عمر أنه قال: «كُلُّ بدعة ضلالة وإن رآها الناسُ حسنة»^(١).

وهذا ما فهمه الصحابة والتابعون في حياتهم العملية وسيرتهم العلمية، فقد ورد عن ابن مسعود أنه كان يُعَلِّمُ رجلاً الشَّهَدَ، فلَمَّا وصل إلى قوله: «أشهد أن لا إله إلا الله» قال الرجل: وحده لا شريك له، فقال عبدالله: هو كذلك، ولكن تنتهي إلى ما عَلَّمْنَا^(٢).

وروى الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٥٦ / ١) بسند صحيح عن طلحة بن مُصَرِّف، قال: زاد الربيعُ بنُ خُثَيْمٍ في الشَّهَدِ: «وبركاته ومغفرته»، فقال علقمة: «تقف حيث عَلَّمْنَا»^(٣).

فهو هذان العالمان صاحبيهما عمًا زاده في لفظ أو أكثر، مع أنَّهما قصدا التَّعَبُّدَ وزيادة الخير والأجر، ولم يقصدا الابتداع والإحداث!.

وأبلغ من هذين الخَبرين «في مسألة التَّعَبُّدِ والتَّقَرُّبِ، وأَنَّهُ لا يجوز فيه إلا اتباع المشروع، والتَّقَيُّدُ بالكتاب والسُّنَّةِ هو حديثُ الثَّلاثَةِ الذين أُنْزِلَ إليهم بيوتُ النبي ﷺ، فسألوا عن عبادته؟ فلَمَّا أُخْبِرُوا بها، كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا، فقال أحدهم: وأين نحن من رسول الله ﷺ؟ إِنَّ اللهَ قد غفر له ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ وما تَأَخَّرَ، أَمَّا أَنَا فاقوم ولا أنام، وقال الآخر: أَمَّا أَنَا فأصوم ولا أفطر، وقال الثالث: أَمَّا أَنَا فلا أتزوَّج النساء.

فلَمَّا رجع رسولُ الله ﷺ وأخبرَ خَبَرَهُمْ، صعد المنبر، وجمع الناس، ثم قال: «ما بال أقوامٍ يقولون كذا...»، أَمَّا إِنَّ أَعْلَمَكُمْ بالله وأتقاكم لله

(١) رواه اللالكائي (رقم: ١٢٦) بسند صحيح.

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم: ٢٨٤٨) بسند صحيح، كما في «صفة الصلاة» (ص ١٤٥) - الطبعة الحادية عشرة).

(٣) المصدر السابق.

أنا، أما إني لأصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوَّج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(١).

وفي هذا الحديث من الفقه شيء كثير، وبهمنّا الآن ما نحن بصدده، وهو أنّ أيّ تجاوز فيما شرعه رسول الله ﷺ [عن ربّه] في العبادات التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله عزّ وجلّ، فمعنى ذلك الخروجُ عن منهج الإسلام إلى منهج آخر، حتى ولو صلحت النيات، وأريدَ بذلك وجهُ الله عزّ وجلّ، فإنّ الربّ تبارك وتعالى لا يُعبد إلا بما شرع»^(٢).

القاعدة الثانية :

إنّ الإحداث في الدِّين والابتداع فيه أمرٌ خطيرٌ جداً، فقد قال ﷺ :
«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ»^(٣)، وقال : «وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار»^(٤).

وكلُّ إحداث في الدين شرٌّ، كما هو نصُّ الحديث، وكذا ما فهمه ابن عمر ومالك وغيرهما من الصحابة والتابعين فيما نقلته عنهما آنفاً.

«وترجع البدعة في واقعها إلى اختراع عبادة لم تكن معروفة عن النبي ﷺ، ولم يردّ بها نقلٌ صحيحٌ، ولا تدلُّ عليها أدلّة شرعية معتبرة»^(٥).

إذاً لا بدّ من فهم هذه القاعدة، وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً، «فإنّ التقرب إلى الله لا يُنالُ إلاّ بفعل ما شرع الله، وعلى الوجه الذي شرعه، أمّا ما لم

(١) رواه البخاري (٤ / ١١) ومسلم (١٤٠١) عن أنس.

(٢) من مقدمة الأخ الشيخ محمد عيد عباسي لكتاب «الفكر الصوفي» (ص ٢٧).

(٣) رواه البخاري (٥ / ٢٢١) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة.

(٤) رواه مسلم (٨٦٧) وكذا النسائي (١ / ٢٣٤) بسند صحيح، عن جابر.

(٥) «البدعة : أسبابها ومضارها» (ص ١٥) محمود شلتوت - بتعليقاني، طبع المكتبة الإسلامية - عمان.

يَشْرَعُهُ مِنْ وَسَائِلِ^(١) التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُثِيبُ عَلَيْهِ^(٢) .

القاعدة الثالثة :

«تقرّر في الشرع أنه لا يجوزُ للمسلمين : رجالاً ونساءً التشبُّه بالكفار ، سواءً في عباداتهم ، أو أعيادهم ، أو أزيائهم الخاصة بهم ، وهذه قاعدة عظيمة في الشريعة الإسلامية ، خَرَجَ عنها اليوم - مع الأسف - كثيرٌ من المسلمين ، حتى الذين يَحْتَوَنَ منهم بأمور الدين والدعوة إليه - جهلاً بديهم ، أو تنعاً لأهوائهم ، أو انجرافاً مع عاداتِ العصر الحاضر ، وتقاليد أوروبا الكافرة - حتى كان ذلك من أسباب ذُلِّ المسلمين وضعفهم وسيطرة الأجانب عليهم واستعمارهم . ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ لو كانوا يعلمون!»^(٣) .

وقد قال سبحانه وتعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الحاثية : ١٨) .

وقال سبحانه : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (الحديد : ١٦) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير آية الحاثية ، من كتابه العظيم ، «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٨) : «جعل [الله] محمداً ﷺ على شريعة من الأمر شرعها له ، وأمره باتباعها ، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون .

وقد دخل في ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ كلُّ من خالف شريعته ،

(١) انظر ، مسيأتي (ص ٨٣) .

(٢) المرجع السابق (ص ١٨) .

(٣) «حجاب المرأة المسلمة» (ص ٧٨) محمد ناصر الدين الألباني .

﴿أهلؤمهم﴾ هو ما يهوونه، وما عليه المشركون من هديهم الظاهر الذي هو من موجبات ديهيم الباطل، وتوابع ذلك، فهم يهوونه، وموافقتهم فيه أشاعٌ لما يهوونه...».

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (٤/ ٣١٠) عند الكلام على آية سورة الحديد: «ولهذا نهى الله المؤمنين أن يتشبهوا بهم في شيء من الأمور الأصلية والفرعية».

ولقد قال ﷺ: «... ومن تشبه بقوم فهو منهم»^(١) فالتشبه بالكفرة والمشركين أمرٌ خطير جداً، وخطرةٌ عظيم جداً، فالواجب على المسلمين جميعاً أن يتعدوا عما فيه أدنى مشابهة لهم، حتى يكونوا من الناجين عند الله سبحانه يوم القيامة^(٢).

ومما ينبغي التنبيه إليه

أن كثيراً من الأفعال والأقوال التي قلّد فيها بعضُ الناس المشركين والكافرين، فتتابع كثيرٌ من الناس عليها، حتى ظنّها الكثيرُ عاداتٍ شرعيةً، وأعمالاً دينيةً، يرجون من الله ثوابها، وينتظرون منه سبحانه حسابها.



وهذا أوّل الشروع بالمقصود. فأقول مستعيناً بالله المعبود:

(١) روه أبو داود (٤٠٣١) عن ابن عمر، وصححه العراقي في «تجريح الإحناء» (١/ ٣٤٢)
(٢) وللإمام الذهبي رحمه الله رسالة «تشبه الحنيس بأهل الحنيس» فمتّ بتحقيقها والعلو عليها، وهي تحت الطبع في دار عمار - عماد لأردن

السُّبْحَةُ لُغَةً

قال الميرزا آبادي في «لقاموس المحيط» (ص ٢٨٥ - طبع الرسالة):
«والسُّبْحَةُ: خَرَزَاتٌ لِلتَّسْبِيحِ تُعَدُّ».

وتعقبه المرتضى الرِّيْدِي في «تاج العروس» (٢/ ١٥٧) بما نصّه:
«وهي كلمة مُؤَلَّدَةٌ - قاله الأزْهَرِي -، وقال الفارابي، وتبعه الجوهرى:
«السُّبْحَةُ التي يُسَبِّحُ بها»، وقال شَيْخُنَا. إنها ليست من اللغة في شيء، ولا
تعرفها العرب، وإنما حدثت في الصدر الأول إغارة على الذَّكْر، وتذكيراً،
وتشبيهاً».

وقال ابن منظور في «لسان العرب» (س ب ح). «والسُّبْحَةُ
الخَرَزَاتُ التي يَعُدُّ المَسْبُوحُ بها تَسْبِيحَهُ، وهي كلمة مُؤَلَّدَةٌ».
قلتُ وهكذا تتابع اللغويون على عدُّ لفظ السُّبْحَةُ «مُؤَلَّدًا»^(١)، وأنها
«ليست من اللغة في شيء» وكذا هي «حدثت» بعد أن لم تكن!!

(١) والمُؤَلَّد ما أحدثه المؤلِّدون الذين لا تُخَنِّجُ بالمعطهم وهم الذين رُحِّلُوا بعد الصدر الأول،
كما في «حراه الأدب» (١/ ٤) للبغدادي - الطبعة الأولى.

نُبذة حول مقدمة «وصول التهاني»!

بدأ محمود سعيد مقدمة رسالته ، (ص ٣ - ٥) ذاكراً أن الشيخ ناصر الدين الألباني حكم في «السلسلة الضعيفة» على السُّبْحَةِ بأنها «بدعة» ، ثم قال: «وهذا حكم مكر» يعني حكمَ الشيخ ببدعتها!
ثم عَمَّمَ حُكْمَهُ على الشيخ بأنه «ضعف الصحيح ، وجوّد الضعيف ، واستدل بالموقوف الضعيف ، بل لم يُعْطِ الموضوع حَقَّهُ من البحث والتنقيب عن أفعال الصحابة فحكم عن ما فعلوه بأنه بدعة . . .» ، كذا لفظه!
ثم وصف القائلين ببدعية السبحة بأنهم «من أشدّ الناس تقليداً» ، ووصف القول ببدعتها بأنه «مكر مردود» ثم دعا الله أن يُسَلِّمَهُ ويَعِدَّهُ عن الجهل!!

وحجم مقدمته بذكر من صَنَّف مُفَرِّداً السبحة بالتأليف!
أقول: هذا ما قاله في مقدمته ، وهو كلام لا يستحقُّ ردّاً ، إذ هو يُبَادِي على نفسه بالتهافت ، والبعد عن حادثة أهل العلم وطبيعته!
وإنّ - أحبي القاريء - سترى فساد ما أشار إليه من كلماتٍ في ثنايا هذه الرسالة وفق قواعد أهل العلم وأصولهم ، مع إثبات مجانية محمود سعيد لهذه القواعد والأصول .
فبين الله وحدَه أستاذُ العون ، متذكراً كلمةً عظيمةً لإمامٍ عظيمٍ أنقلها عنه لصاحب «وصول التهاني» وأمثاله ممن لا يُحَسِّن ، فأقول:

قال الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٤١) . «وفد تكلم في لعلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه ، لكان الإمساك أولى به ، وأقرب إلى السلامة له ، إن شاء الله» .

الأحاديث والآثار المتنازع فيها حول السُّبْحَةِ

أولاً - الأحاديث المرفوعة :

سائر ما استدلَّ به محمود سعيد ومَن قبله^(١) من الأحاديث المرفوعة
ثلاثة :

الأول : عن سعد بن أبي وقاص ، أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة وبين يديها سبحة أو حصيٌ تُسَبِّحُ به ، فقال : «أجبرك بما هو أيسرُ عليك من هذا أو أفضل؟» قال : «سبحان الله عدد ما خلق . . . إلخ .

الثاني : عن صفية قالت : دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نواة أُسَبِّحُ بهنَّ ، فقال : «يا بنت حُيٍّ ، ما هذا؟» قلت : أُسَبِّحُ بهنَّ ، قال : «قد سَبَّحتُ منذ قمتُ على رأسك أكثر من هذا» ، قلت : علِّمني يا رسول الله ، قال : «قولي : سبحان الله عددَ ما خَلَقَ الله من شيء» .

الثالث : عن عليٍّ أنَّ رسول الله ﷺ قال : «يُعَمِّمُ المُنْذِرُ السُّبْحَةَ» .

(١) واستند السيوطي في «محته» بغيره ، وانظر تعليفي على قائمة المراجع (رقم . ١١٠)

الجوابُ عن الأحاديث المتقدمة

وأبدأ بالحديث الأخير - وهو الثالث - لأنَّ صاحب «وصول التهاني» لم يُشير إليه إلا إشارة سريعةً محيلاً على «التعقب الحثيث» للشيخ الحبشي^(١)، بقوله (ص ٥): «... إلا أنه أجاد إلى حدٍّ ما في الكلام على الحديث الأول^(٢): «يَعْمُ المَذْكُرُ السُّبْحَةَ» وعلى ذلك لا أتكلم عليه...».

أقول: حكم شيخنا في «الضعيفة» (رقم ٨٣) على هذا الحديث بضعف سنده^(٣)، ووضع متنه، لدلائل قامت عنده.

فتعقبه الحبشي في «تعقبه الحثيث» (ص ٥ - ٩) - ردّاً على ما أورده شيخنا حفظه الله - بشبهات واهية ضعيفة، لا تقوى على الوقوف أمام ميزان البحث العلمي الرصين!!

فردّ عليه شيخنا حفظه الله في «الرد على التعقب الحثيث»^(٤) بما يقرب من عشرين صفحة حشدتها أدلة علمية في إثبات حكمه المتقدم ذكره.

سياق سند الحديث:

أورد الحديث السيوطي في «جمع الجوامع» (رقم: ٢٠١٠٩ - ترتيبه) ونسبه للديلمي عن عليّ، وتمتته: «... وإنَّ أفضلَ ما تسجد عليه الأرض، وما أنبتته الأرض».

(١) انظر حاله في الحديث في الجزء الأول من كتابي «مهاج لتأسيس»، وهو يسون «حوار مع الحبشي ومريديه».

(٢) بترقيمه.

(٣) ثم بين أنَّ فيه من «يصعُ الحديث»!

(٤) وقد وقف عليه صاحب «وصول التهاني» كما أشار إليه في رسالته! لكنّه أعجل كثيراً من صاحبه!!!

وساق سنده في «المنحة في السبحة» (ص ١٤١)^(١). فقال: «أخرجه
الديلمي في «مسند الفردوس» ، قال : أما عبدوس بن عبدالله ، أنا أبو عبدالله
الحسين بن فتحويه^(٢) الثقفي ، ثنا علي بن محمد بن بصريه ، ثنا محمد بن
هارون بن عيسى بن منصور الهاشمي ، حدثني محمد بن علي بن حمزة
العلوي ، حدثني عبد الصمد بن موسى ، حدثني رينب بنت سليمان بن
علي ، حدثني أم الحسن بنت جعفر بن الحسن ، عن أبيها ، عن جدها ، عن
علي ، ثم ذكره . . .

قلت : وهو في «مسند الفردوس» (رقم : ٦٧٦٥) .

ورحالُ إسناده على الترتيب ، هم :

١ - عبدوس بن عبدالله ، ثقة له ترجمة في «سير أعلام النبلاء»
(٩٧/١٩) .

٢ - وأبو عبدالله الحسين بن فتحويه^(٣) ، ثقة ، مترجم في «سير أعلام
النبلاء» (١٧ / ٣٨٣) .

٣ - وعلي بن محمد بن نصرويه لم أجد له ترجمة^(٤) !

٤ - ومحمد بن هارون سيأتي الكلام عليه - إذ هو علة الحديث .

٥ - ومحمد بن علي ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٣ / ٦٣) وهو
صدوق .

(١) صمم المحلّد الثاني من «الحوي للصوي» له ، ونقله عنه الشوكسي في «بين الأوطار»

(١٦٦/٢) وصكت عنه !

(٢) كذا عند السيوطي ، والصواب فتحويه ، كما في «نصير اسمه» (٣ / ١٠٨٤) للمحافظ ابن
حجر رحمه الله ، وستأتي ترجمته

(٣) تحرف في «العم» (٣ / ١١٦) و «الشدرات» (٣ / ٢١٠) إلى محويه ، وفي «لسير»
(٩٧ / ١٩) إلى محويه !

(٤) ولعله محمد بن علي بن محمد بن نصرويه ، المترجم في «النصير» (١ / ١٥٧) أو هو أبوه !

٦ - وعبد لصمد هو الهاشمي ترجمه الخطيب (١٤ / ٤١) دون ذكر جرح أو تعديل فيه .

ونقل الذهبي في «الميزان» (٢ / ٦٢١) أنَّ الخطيب قال : «صغفوه»!

ثم قال الذهبي . «يروى منكبر عن جده»!

إلى أن قال . «وقول الخطيب فيه ما هو في «تاريخه»!

وزاد ابن حجر في «اللسان» (٤ / ٢٣) قوله : «ونقله عنه ابن الجوزي . فُحِرَّه»!

٧ - وزينب ، وكذا أم الحسن بنت جعفر وأبوها وجدها ، لم أجد تراجمهم !!!

والله أعلم .

أما محمد بن هارون فهو الهاشمي^١ هذا الذي في السند المتقدم ترجمه جُلَّة من أهل العلم ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :

الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣ / ٣٥٦) وقال : «وهي حديثه منكبر كثيرة» .

وقال في موضع آخر من «تاريخه» (٧ / ٤١٣) : «داهب الحديث يَتَّهَمُ بالوضع» .

وقال عنه الدارقطني كما في «سؤالات حمزة» (رقم . ٤٦) . «لا شيء» .

وأودعه كتابه «الضعفاء والمتركون» (رقم : ٤٩٦) .

ونقل الذهبي في «الميزان» (رقم : ٨٢٧٦) كلام الدارقطني وأقره .

وكذا في «المغني في الضعفاء» (٢ / ٦٤١) له .

ومثله في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (رقم . ٤٠٢٠).

وأورد الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»^(١) (٥ / ٤٠٩) كلام الذهبي، وزاد عليه: «وقال ابن عساكر. يضع الحديث» وساق له حديثاً ثم قال. «وهذا من موضوعاته»^(٢).

وبنحو ما ذكرت أنفاً قال شيخنا في «ردّه» (ص ١٤ - ١٥).

وهذا مما زاده على «الضعيفة» (رقم : ٨٣) فليحفظ^(٣).

قلت: وهذا كله مما أغمض عنه الحبشي عينه فأغفله، وتبعه صاحب «وصول التهاني» واصفاً ردّه بأنه «أجاد» فيه.

فأين الجودة المزعومة؟ وقد وضحت العلة سنداً ومتأً ١٩.

(١) وتحرف فيه سم «بريه» إلى. «بريرة»!

(٢) وفي «اللسان» مناقشة لبعض أحاديث الهاشمي هذا، ولكن التسميم لمن تهمة بالوضع قائم والله الحمد!

(٣) ثم تبه عليه بعد صمحتين!

الجواب عن الحديث الثاني

وهو الأول في ترتيبنا، ألا وهو حديث سعد بن أبي وقاص، فأقول.

أخرجه أبو داود (٤/ ٣٦٦ - عون المعبود)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٤٧ - طبع الهد)، والطبرسي في «الدعاء» (ق ١٩٢ / ب)، ومن طريقه ابن حجر في «الألماني» (١/ ٧٧)، والترمذي (٣٥٦٨)، والبخاري في «شرح السنة» (رقم: ١٢٧٩)، والذؤبي في «مسند سعد» (رقم: ٨٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (رقم: ٣٩٥٤)^(١) من طرق عن أبي وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن خزيمة، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها، به.

ورواه الحاكم في «المستدرک» (١/ ١٣٦ - ١٣٧) وابن حبان في «صحيحه» (٨٣٤ - الإحسان)^(٢) من طريقين عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عائشة، عن أبيها، به.

قلتُ ترى أن في الإسناد الأول زيادة «خزيمة» بين سعيد وعائشة!

فما هو الصواب!

إثباته في سند، وحذفه في الآخر معاً؟

أم إثباته في الأول؟

(١) وقد سقط من «عمل اليوم» المطبوع.

(تنبيه) عر محمود سعيد الحديث في رسالته الخطية عملي بتاريخ (١٤٠٣/١/٥) لاس ماحه.

وهو وهم قد فيه السيوطي وغيره

(٢) طبعة كمال يوسف النحر، ورقم (٨٢٥) طبعة عبد الرحمن محمد عثمان، وتحرف فيهما «سعيد

بن ... إلى ...»!! وورد على الصحيح في «موارد الطمان» (٢٣٣٠).

أم حذفه من الآخر؟
فأقول : لا بُدُّ من الدراسة أولاً :

فقد رواه أربعة من الأئمة الثقات عن ابن وهب بزيادة خزيمة :

الأول : أحمد بن صالح ، وهو المصري أبو جعفر الطبري ، ثقة حافظ/ عند أبي داود ، ورواية عند البيهقي .

الثاني : أحمد بن عمرو بن السرح ، أبو الطاهر ، ثقة ثبت/ عند النسائي .

الثالث : أحمد بن عيسى المصري^(١) / رواية أخرى عند البيهقي .

الرابع : أصبغ بن الفرّج ، وهو أبو عبد الله الأموي المصري ، ثقة جليل ، ورواه عنه هكذا ثلاثة من الثقات :

الأول : أحمد بن الحسن^(٢) / عند الترمذي .

الثاني : حميد بن زنجويه^(٣) / عند البغوي .

الثالث : يحيى بن عثمان بن صالح^(٤) / عند الطبراني وابن حجر .

فهؤلاء الحفاظ جميعاً^(٥) رَوَوْه بإثبات «خزيمة» فمن هم الذين خالفوه بعدم

إثباته؟

(١) ترجمته في «دريغ بغداد» (٤ / ٢٧٣) وهو ثقة

(٢) هو أبو الحسن الترمذي ، حافظ كبير من شيوخ البخاري .

(٣) ثقة ثبت .

(٤) وهو صدوق من رجال «التقريب»

(٥) ثم وقفتُ على إسناد الدورقي في «مسند سعد» (رقم ٨٨) فإذا هو يرويه عن شيخه عبدالله بن أبي موسى ، عن عبدالله بن وهب ، بإثبات خزيمة أيضاً .

وعبدالله بن أبي موسى مُستقيم الحديث ، ترجمته «سُ أُنِي حاتم في «الجرح والتعديل»

(٢ / ١٨٣) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (!) مع أنه مُترجم عنه في (٢ / ١٦٧) ، وقد نقل

قول أبي زرعة فيه (وهو رجل من مُستتر ، قدم عليهم الشام فكتبوا عنه ، مستقيم الحديث) فتأمل !

لم أرَ - بعد بحث - إلا راوياً واحداً^(١)، وهو حرملة بن يحيى، ورواه عنه اثنان :

الأول : عبدالله بن محمد بن سلم / عند ابن جبان .

الثاني : محمد بن الحسن بن قتيبة / عند الحاكم .

أقول : حرملة وثقه جماعة ، لكن قل ابن أبي حاتم : لا يحتج به . وضعفه الفرهاداني .

وقال الذهبي : صدوقٌ يُغرب .

وقال ابن حجر : صدوق .

والراوي عنه عبدالله بن محمد بن سلم ، لم أرَ توثيقه عند أحدٍ من المتقدمين سوى ابن جبان ، فهو من شيوخه ! وتوثيقه لهم مقبولٌ كما شرحه العلامة المُعَلِّمي في «التنكيل . .» (١/ ٤٣٧ - ٤٣٨) .

ووصفه ابن المقرئ بالصالح والدين !

كذا في «سير أعلام النبلاء»^(٢) (١٤ / ٣٠٦) وقال : «الإمام المحدث العابد الثقة» .

والراوي الآخر محمد بن الحسن بن قتيبة ، وثقه الدارقطني وغيره ، كما في «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٢٩٢)^(٣)

فما هو الراجح ؟

لا يشك حديثي^(٤) أو مُحدثُ بأنَّ الراجحَ إثباتُ خزيمة في السند ، لاتِّفاق تلك الأثلة من الثقات على إثباته ، أمَّ عدمه فلم يروه عن ابن وهب إلا

(١) ثم رأيت راوياً ثانياً وهو هارون بن معروف - ثقة - عبد أبي يعلى (٤ / ١٦٩٦)

(٢) ولم يقف على ترجمته إلا محمد شكور في «لروض الدي» (١ / ٣٥٨) !

(٣) وده ترجمته في «سؤالات السهمي للدارقطني» (رقم ١٢) ولم يقف محققه على ترجمته !!

(٤) قال ابن حجر في «سك» (٢ / ٥٧٢) «لحديثي لمنسني في طلب الحديث» .

حرملة^(١)، وهو ثقة، لكنه - دون شك - أقل من أولئك الجهابذة!

فكان ماذا؟

ذكر الحافظ البعلاني في «جامع التحصيل» (ص ١٤٥ - ١٤٦) باباً بعنوان «بيان المراسيل الخفي إرسائها»، قال فيه:

«وهو نوعٌ بديعٌ من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسكناً، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذّاق الأئمة الكبار، ويُدرَك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق. ولمعرفته طُرُقٌ.

إحداها: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه، وهذا هو أكثر ما يكون سبباً للحكم.

لكن ذلك يكون تارةً بمعرفة التاريخ، وأن هذا الراوي لم يدرك المروي عنه باللسان، بحيث يتحمل عنه، وتارةً يكون بمعرفة عدم اللقاء... وتارةً يكون ذلك لأنه لم يثبت من وجه صحيح أنهما تلاقيا مع وجود المعاصرة بينهما.

فالحكم بالإرسال هنا إنما هو على اختيار ابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم الرازي وغيرهم من الأئمة - وهو الراجح كما تقدم^(٢) - دون القول الآخر الذي ذهب إليه مسلمٌ وغيره من الاكتفاء بالمعاصرة المجردة وإمكان اللقاء.

والطريق الثاني: أن يذكر الراوي الحديث عن رجل، ثم يقول في رواية أخرى: ثبت عنه، أو: أخبرت عنه، ونحو ذلك.

والثالث: أن يرويه عنه ثم يجيء عنه أيضاً بزيادة شخص فأكثر

(١) وهارون كما تقدم تعليقا.

(٢) انظر (ص ١٣٤) منه.

بينهما، فيحكم على الأول بالإرسال^(١)، إذ لو كان سمعه منه لما قال: أخبرت عنه، ولا رواه بواسطة بينهما.

وقائدة جعله مُرسلاً في هذا الطريق الثالث أنه متى كان الواسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً، لم يُحتج بالحديث، بخلاف ما إذا كان ثقةً.

وأما الطريقان الأولان فيجيء فيهما الخلاف المتقدم في الاحتجاج بالمرسل^(٢).

ثم لا بُدَّ في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ «عن» ونحوها.

فأما متى كان بلفظ «حدثنا» ونحوه، ثم جاء الحديث في رواية أخرى بزيادة رجل بينهما، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد، ويكون الحكم للأول...»

ثم نقل العلائي عن ابن الصلاح^(٣) قوله:

«... لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظ «عن» في ذلك، فينبغي أن يُحكم بإرساله، ويُجمل مُعللاً بالإسناد الذي ذُكر فيه الزائد...» إلخ.

فأقول هذا كلامٌ مُحَرَّرٌ، معيّد في يابه، عظيمٌ في لبابه، لو أن صاحب «وصول التهاني» عرفه، أو قرأه، أو فهمه، لَمَا سَوَدَ الفصل الأول بتمامه (من ص ٦ - ٨)، لإثبات أربعة أشياء:

(١) يعني لا يقطع كما هو مذهب كثير من العلماء، انظر «التكت على بن الصلاح» (٢/ ٥٤٣ و ٥٧٣) للمحافظ ابن حجر.

(٢) وهو لاختلاف بين لخاري ومسلم في اشراط اللقاء أو السماع.

(٣) وهذا في «عدم الحديث» (ص ٢٦٢).

الأول : أنه ليس في «المستدرک» ذکر لخزیمة ، وكذا في ابن حبان^(١) |

الثاني : صحّة إسنادهما^(٢) .

الثالث : تصريح البزار في «مسنده» (١ / ١٣٤ / ١) برواية سعيد بن أبي هلال عن عائشة بنت سعد .

الرابع : أن له شاهداً عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٣٩١) .

قلتُ : فالجواب عن الأول ظاهرٌ بيّنٌ فيما حقّقته - قبلُ - . وكذا فيما نقلته عن العلائي ، فليس من شكٍّ أنه قد ظهر لذي عينين أن الأرجح إثبات خزيمه^(٣) ، وعلى ذلك فالرواية التي لم تذكره هي مرجوحة ، ولها حكم الإرسال الخفي^(٤) ، أو الانقطاع كما تقدم من كلام العلائي وابن الصلاح .

أما الأمر الثاني : فهو تابعٌ للأول ولصيقٌ به ، فإذا عرفت الأمر الأول ، سهّل عليك معرفة بطلان الثاني - وهو المترتب عليه - ، إذ أقرّ صاحب «وصول التهاني» (ص ٦) بجهالة خزيمه^(٥) ، ولم يتكلم عنها بشيء !

ولو كابرَ فالسند منقطعٌ كما تقرر أيضاً .

والثالث : لم يُبيّن محمود سعيد رواية سعيد عند البزار - ولم أقف عليه ، وكذا لم أره في «زوائده» - ، أهـي بلفظ «عن» أم بلفظ السماع كـ «حدثنا» ونحوها .

(١) فوّصف سند بن حبان أنّه مسند !

(٢) وسيأتي الكلام على سعيد بن أبي هلال

(٣) وسيأتي الكلام عليه .

(٤) وانظر ما سيأتي في حاشية (صريح المصنف) الآتي (ص ٢٦) .

(٥) قال ابن حجر في «الأمالي» (١ / ٧٨) «وقد ذكره ابن حبان في «اللفظ» (٦ / ٢٦٨) كمادته فيس لم يُخرج ولم يأت مسكراً» . وانظر «رد الملقى» (٢ / ١٥٦ - ١٦٦) و «الإيس» (ص ٤٦) بلفظي .

فإن كان الأول : فلا جديد - وهو ما أستظهره - ، إذ هكذا رواية الحاكم وابن حبان .

وإن كان الثامن : فهو مرجوح ، لاتفاف الراويين الثقتين عن حرملة بروايته عنها بلفظ «عن» !

هذا كله أقوله تنزيلاً^(١) ، وإلا فلا محيد من الحكم على الحديث بالإرسال الخفي ، الذي انطلق امرؤ على محمود سعيد وأشباهه^(٢) .

وأما الرابع : فالشاهد الذي ذكره ، لم أجده في الصفحة التي أشار إليها ، إنما وجدته في الصفحة التي تليها ، وهو في «المصنف» (٢ / ٣٩٠) قال . «حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن حكيم بن الديلمي ، عن مولاة لسعد ، أن سعداً كان يُسَبِّح بالحصى والنوى» .

(١) رد أنه سيأتي الكلام مفصلاً على سعيد بن أبي هلال .

(٢) ثم أضاء مسحتي مع بعض الأفاضل ظهري أمور

الأول أن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص لم يؤفَّقها إلا ابن حبان والبعجلي !

الثاني ذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١٣ / ٤٢ - ٤٣) أن هناك اثنين اسمهم وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، إحداهما صُغرى ، والأخرى كبرى .

الثالث . ذكر العلماء في ترجمة عائشة بنت سعد أن الإمام مالكاً روى عنها ، وقد رجَّح الحافظ في «الإصابة» أنها لصُغرى ، إذ الكُبرى لم يُتركها مالك ولا أحد من أهل العلم !

الرابع - روى يعقوب بن سفيان المصنوع في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٩٩٩) ومن طريقه الحافظ العبدادي في «الكناية» (ص ١٣٣) بسند صحيح عن مالك قال دخلت على عائشة بنت سعد بن أبي وقاص فسألته عن بعض الحديث ، فسمعت أن أحد من أهل العلم !

قال مالك وقد أدركت رجالاً كثيراً ، منهم من أدرك مصحاحه فلم أسألهم عن شيء - كأنه يُصَغَف أمرهم - !

الخامس - على ضوء ما تقدم يعرف أن مالكاً ، رحمه الله قد لقي عائشة الصُغرى - وهي المصغفة - وأدركها ، بل سألها عن أحاديث لكنه لم يرتض الأخذ عنها لصغفها

أما ما يُذكر من أنه روى عنها ، فهذا على اعتبار لقيها وإدراكه لها ، لا على اعتبار تسماعه منها ، وانظر تعييفي الآتي (ص ٤٥) .

وبالله التوفيق ، ومنه لعون والتحقيق

أقول: هذا موقوف، ثم سنده ضعيف لجهالة هذه المولاة التي لم تُسمَّ،
ويؤيده أن حكيماً - وهو صدوق - رواه عن سعد مباشرة دون ذكر هذه
لمولاة، كما أخرجه ابن سعد في «طبقاته» (٣/ ١٤٣) وهذا سند منقطع،
فإن حكيماً لم يدرك أحداً من الصحابة!

ثم: هل هذا يشهد لحديث سعد المتنازع فيه؟ أم أن صاحب «وصول
التهاني» رأى اسم «سعد» هنا وهناك، فظنه شاهداً له؟

وأخيراً: أقول لمحمود سعيد وأصرابه ما قاله هو (ص ٨):
«فَاعْنِ بِهِ وَلَا تَخْصُ بِالْظَنِّ وَلَا تُؤَيِّدْ»^(١) غير أهل المن
أه إذا كنتم من أهل النظر لتتبعتم الطرق، ونظرتكم في الأسانيد، وعند
ذلك يتبين الصواب، فلنستغفر الله تعالى عما بدر منا، إنه كان غفاراً.
والحمد لله على ما وفق.

(١) عليه. «وَلَا تُؤَيِّدْ!!» يعوذ بالله من التقليد!

صريح المقال في سعيد بن أبي هلال

جعل صاحب «وصول لتهاني» الفصل الثاني من «رسالته» (ص ٩ - ١٠) في الدفاع عن سعيد بن أبي هلال .

وكلامه فيه لم يخرج عن خمس شهادات :

الأولى أن سعيداً وثقة أبو حاتم والدارقطني و... إلخ... واحتج به الجماعة !

ثم قال : «وفي هذا القدر كفاية لتصحيح حديثه والاحتجاج به في «الصحيحين» كما فعل البخاري ومسلم» .

الثانية : أن الحافظ في «الفتح» بين أن الساجي شذذ مذكوره في «الصعماء» وأنه ذكره بلا حجة ، ولم يصح عن أحمد تضعيفه !

الثالثة : لو صحت حكاية الساجي عن أحمد فهي غير مقبولة ، لأن البخاري ومسلماً أخرجا له في الأصول !

الرابعة : لما تقدم لم يذكره سبط ابن العمري في «الاغتباط» ولا ابن الكيال في «الكواكب النيرات» !

الخامسة : والقاعدة عند المحدثين أن التعديل يُقدم على الجرح غير المصّر .

فأقول جواباً على هذه الشبهات الخمسة :

أما الأولى فالجواب عليها من وجهين :

الأول : أنه لا شك في ثقة سعيد بن أبي هلال ، فهذا أمرٌ بين لا يخفى

على من شدا أقل شيء في علم السنة .

ولكن اختلاطه أمر مختلف عن ثقته ، فالمسألان متغايران ، فليست المنازعة في مطلق ثقته ، وإنما المنازعة في اختلاطه ! وهي أمر زائد كما لا يخفى !

ومما لا يغيب عن طلبه العلم أن كتاب «الكواكب اليرات...» الذي أشار إليه محمود سعيد ، إنما هو مُقَرَّدٌ خَصِيصاً للثققات بدلالة تسمية اسمه «...» في معرفة من اختلط من الرواة الثققات ، وقال مصنفه في مقدمته (ص ١١) (١) :

«... أما بعد ، فهذا كتابٌ مشتمل على معرفة من صحَّ أنه خلط في عمره من الرواة الثققات في الكتب الستة وغيرها...» .

ثم قال متقدماً سبط ابن المحمي : «... لكنه ذكر الثققات وغيرهم...»
ثم قال : «فجمعتُ في هذا المصنَّف سبعين راوياً من رواية الأصول المشهورين الثققات ، مبسوطه تراجمهم فيما صحَّ واشتهر... إلخ .
الثاني : أنه لا يكفي إخراج حديثه في «الصحيحين» للحكم بتصحيح حديثه ، وبيان ذلك من وجهين أيضاً :

الوجه الأول :

«أنه يجوز أنهما أخرجا له ولم يطلعا على ما أطلع عليه الإمام أحمد من اختلاطه ، فهما معذوران ، بل مأحوران في إخراجهما له ، ولكن هذا لا يلزمنا نحن الإعراض عن حكم الإمام أحمد باختلاطه لأمرين :

الأول من علم حجة على من لم يعلم .

الثاني : الجرح مقدّم على التعديل» (٢) .

(١) تحقيق الأح حمدي عبد المعهد السلمي

(٢) «الرد على التعقب الحديث» (ص ٢٥) .

وقال العلامة أحمد شاكرفي «شرح ألفية السيوطي» (ص ١٠٠ -

: ١٠١):

«إذا اجتمع في الراوي جرح مبين السبب وتعديل، فالجرح مقدم وإن
كثر عدد المعدّلين، لأنّ مع الجرح زيادة علم لم يطلّع عليها المعدّل،
ولأنّه مصدّق للمعدّل فيما أحبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يُخبر عن أمر باطن
خفي عنه»

الوجه الثاني:

إن إخراج الشحيح له مع علمهما باختلاطه إنّما هو من باب إخراج ما
علما أنه من حديثه قبل اختلاطه.

قال ابن الصلاح^(١):

«اعلم أنّ من كان من هذا القبيل مُحتجاً بروايته في «الصحيحين» أو
أحدهما، فإنّا نعرف على الجملة أنّ ذلك ممّا تميّز، وكان مأخوذاً قبل
الاختلاط».

ونقله عنه سبط ابن العجمي في «الاغتباط» (ص ٣ - بتحقيقي) وابن
الكيال في «الكواكب النيرات» (ص ١٢) ثم قالاً: «وهذا من باب حُسْن الظنّ
بهما . . .»^(٢).

إذا عرفت ما تقدّم، وتبيّن لك «أنّ في رجال «الصحيحين» جماعة من
المختلطين، فلا يجوز تنزيههم عن الاختلاط لمجرد كونهم من رجالهما، كما لا
يجوز الاحتجاج بحديثهم إلّا بعد التبيّن أنّه من حديثهم قبل الاختلاط»^(٣).

قال الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» (ص ٥٢): « . . . وأما من

(١) «علوم الحديث» (ص ٣٩١).

(٢) وانظر «التقييد والإيضاح» (٤٤٢) و «فتح المغيب» (٣/٣٣٢) و «تدريب الراوي»
(٢/٣٨٠)، و «هذي السارى» (ص ٤٠٦) لرأى.

(٣) «الرد على لعقب الحديث» (ص ٢٦).

زال عقله بأمر طارىء كالاختلاط وتغيّب الذهن، فلا يُعْتَدُ بحديثه، لكن يلزم الطالب البحث عن وقت اختلاطه، فإن كان لا يُمكن الوصول إلى علمه طَرَحَ حديثه بالكلية، لأنّ هذا عارضٌ قد طرأ على غير واحد من المتقدمين، والحفاظ المشهورين، فإذا تميز له ما سمعه مِمَّن اختلط في حال صحته جاز له الرواية عنه، وصحّ العمل فيها».

أما الشبهة الثانية: فنحن مع الحفاظ بالجزم بشذوذ الساجي في ذكره له^(١) في «الضعفاء»! كيف؟

وسعيد ثقة وثقه أئمة؟!

ولكن: ما معنى قوله - رحمه الله -: إنه لم يصحّ عن أحمد تضعيفه؟

إن أراد بالتضعيف عدم التوثيق فهذا ما لم نره عن أحمد رحمه الله!

وإن أراد به الاختلاط المذكور آنفاً، فهو ما يجب أن يؤكد دعواه عليه

بالدليل!

كيف لا؟ وهو قد أودع كلمة الساجي هذه في كتابه الذي يُعَدُّ من آخر مؤلفاته^(٢). ألا وهو «تقريب التهذيب» (رقم: ٢٤١٠)، أثبتنا جازماً بها بقوله: «... إلّا أنّ الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط...»!

والساجي توفي سنة (٣٠٧ هـ) عن أكثر من تسعين سنة، وأحمد توفي

سنة (٢٤١ هـ)، فهو إما ناقلٌ لهذا عن الإمام مباشرة، أو عن بعض تلاميذه^(٣).

أما الشبهة الثالثة: فقد تقدّم نقضها في الجواب عن الشبهة الأولى، فلا

فائدة من التكرار!

(١) وليس كما علّق محمود سعيد (ص ١٠) بقوله: «... بعد شذوذ رواية الساجي عن أحمد...» ورفق بينهما!

(٢) فآخر إلحاق به كان سنة (٨٥٠ هـ) أي قبل وفاته بسنتين، كما تراءى في مقدمة محمد عوّامة له.

(٣) وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ١٩٧).

والشبهة الرابعة : أوهى من خيط العنكبوت ، إذ ليس من الممكن لسبط ابن العجمي أو ابن الكيال أن يستوعبا أسماء المختلطين^(١) جميعاً .
ولا أدلّ على ذلك من أمرين :

الأول : أنّ ما استدركه ابن الكيال على ابن العجمي كثيرٌ .

الثاني : أنّ ما استدركه الأستاذ عبد القيوم عبد ربّ النبي محقق «الكواكب...» على ابن الكيال كثيرٌ أيضاً .

فليس كلُّ مَنْ لم يُذكر في هذين الكتابين ، - وإن كان رُمي بالاختلاط - لا يُعتدُّ بكلام من رماه! لا لشيء إلاّ لأنه غير مذكور في «الاغتباط» أو «الكواكب»!! هذا ما لا يقوله طالبُ علم!

أما الشبهة الخامسة : وهي تقديم التعديل على الجرح غير المفسّر! فهي شبهة غريبة ، ومقالةٌ عجيبة ، إذ مَنْ مِنَ العلماء لم يُعدّ الاختلاط جرحاً مُفسّراً!!

ليس من شكٍّ أبداً أنّ الاختلاط جرحٌ يُضعف الراوي بسببه كما تقدّم عن الحازمي وابن الصلاح . وقد تقدّم كلام أحمد شاكر في اجتماع الجرح المفسّر مع كثرة المُعدّلين!

«وبهذا يتبين لك خطأ»^(٢) محمود سعيد ومن قبله في توثيق سعيد مطلقاً دون النظر إلى ما جرح به من الاختلاط!

فمن لم يقنع بما قدّمته فقد «نادى على نفسه بعدم الاطلاع»^(٣) ، وليكسر قلمه ليتعلّم أصول العلم «بدلاً من تسويد الورق بالكلام في عباد الله الثقات»^(٤) ، والطمع بعلماء العصر كاللبناني وغيره!!!

(١) وانظر ما سيأتي من كلام محمود سعيد في تأييد نحو هذا!

(٢) كلها مقتبسة من «رسائله» (ص ٩ ، ١٠)!

بقي أثرهم جداً :

مُتَعَلِّقٌ بسعيد بن أبي هلال أيضاً لم أره في ترجمته من «التهذيب» وفروعه، أو غيرها من كتب الحفاظ المتأخرين المتعلقة بالكتب الستة أو غيرها من كتب الرجال ! وهو ما ذكره البرذعي في «سؤالاته لأبي زرعة»^(١) (ص ٣٦١) قال «قال لي أبو زرعة : خالد بن يزيد المصري ، وسعيد بن أبي هلال ، صدوقان ، وربما وَقَعَ في قلبي من حُسن حديثهما .

قال أبو حاتم . أخاف أن يكون بعضُها مراسيلَ عن ابن أبي فروة واس سمعان» .

قلتُ : سعيد توفي سنة (١٤٩ هـ) ، وابن أبي فروة هو إسحاق بن عبدالله متروكٌ ، توفي سنة (١٤٤ هـ) ، واس سمعان اسمه عبدالله ، متروك أيضاً ، جعله ابن ححرر من الطبقة السابعة ، وهي من طبقة كبار أتباع التابعين ، وهي ليست بعيدة عن التاريخين المتقدمين ، فالإرسال المراد من كلامه هو عدم السماع ، وإن وجدت إمكانية اللقاء .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنَّ الحافظ ابن رجب الحنبلي نقل في «شرح علل الترمذي» (٢ / ٧٦٧ - ٧٦٧) عن البرذعي ما ذكرته عنه ، ثم قال :

«ومعنى ذلك أنَّه عرِضَ حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه ، ولا يُشَبِّه حديث الثقات الذين يُحَدِّثَان عَنْهُمْ ، فخاف أن يكونا^(٢) أخذَا حديثَ ابن أبي فروة وابن سمعان ودَلَّسَاهُ عن شيوخهما» .
قُلْتُ : وهذا يُؤَكِّد ما ذكرته نقلاً عن العلماء والأئمة ، وترجيحاً بين الروايات من إسقاط خزيمة من سند الحاكم وابن حبان - على فرض ترجيحه !!!

(١) المطبوع ضمن كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة» (المجلد الثاني) تحقيق الدكتور سعدى الهاشمي .

(٢) أي سعيد بن أبي هلال وخالد بن يزيد

تذييل

أفرد محمود سعيد الفصل الثالث من رسالته (ص ١١ - ١٢) لإثبات سماع سعيد من عائشة^(١)، وجعل كلامه مُنصَّباً في ثلاثة مواضع:
الأول: أنَّ السَّنة فيها الكثير من أمثال هذه الرواية ينزول ثم يعلو... إلح.

الثاني: نقل عن ابن حجر أنَّ المزي قصَّد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة والرواية عنه، ولكنَّه شيء لا سبيل إلى استيعابه^(٢).

الثالث: أنَّ رواية سعيد بن أبي هلال عن عائشة خارج الكتب السنة ومصنَّعات أصحابها، والمزي «غالب بل كلُّ ما يذكره في الترجمة من الرواية في الكتب الستة».

فالجواب عن هذه المواضع:

بالنسبة للموضع الأول تمَّ الجواب عنه - والله الحمد - في نقل كلام ابن الصلاح والعلائي^(٣).

أما الموضع الثاني: فالجواب عنه بالتسليم إجمالاً، وإلاً فالمزي رحمه الله لا تخفى عليه الكتب المشهورة المتداولة كـ «المستدرک»

(١) ردّاً منه على من اعترض عليه مدَّعيّاً (١) سقوط حزيمة من السند الآخر، لأنَّ المزي لم يذكره في الرواية عن عائشة!

(٢) وكان محمود سعيد قد كتب إليّ فيما كتبه أنَّ هذه القاعدة (!!!) تعلمها من شيخه عبد العزيز الغماري! فأقول له: هيئ لك بها!

(٣) وبه ينتقص كلامه بأنَّ السند متصل إن شاء الله على مذهب من يشترط اللقاء ومن لم يشترطه! فتأمل.

و«صحيح ابن حبان» وغيرهما لتبع أسماء شيوخ وتلاميذ مَنْ روى لهم الستة في مصنفاتهم^(١)!

قال الميزي في مقدمة «تهذيبه» (١/ ١٥١ - طبع بشار) بعد أن سرد أسماء مصنّفات الأئمة الستة غير «كتبهم الستة» المشهورة، ثم تحدث عن الرواة المترجم لهم فقال:

«... وذكرت أسماء من روى عنه كل واحد منهم، وأسماء من روى عن كل واحد منهم في هذه الكتب أو في غيرها^(٢) على ترتيب حروف المعجم أيضاً على نحو ترتيب الأسماء في الأصل...»

وأكبر مثال في نقض ما ادّعه صاحب «وصول التهاني» هو الترجمة الأولى (١!) من «تهذيب الكمال» (١/ ٢٤٥)، فقد ذكر رحمه الله فيمن روى عنهم صاحب الترجمة - وهو أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلّي - عدداً من الرواة ليست لهم أية رواية في «الكتب الستة» أو غيرها من مصنّفات الأئمة الستة، فذكر - مثلاً - الصّبيّ بن الأشعث بن سالم السّلولي، وكذا ناصح بن العلاء^(٣)، وغيرهما.

وذكر في الرواة عنه الإمام أبا يعلى الموصلّي^(٤)! والحافظ الحسن بن علي بن شبيب المَعْمَرِي، وغيرهما.

وليس هؤلاء الأربعة من رواة الكتب الستة^(٥) البتة!

(١) مهلاً... اقرأ السطور الآتية بتدبر!

(٢) تأمل قوله: «... أو في غيرها»!

(٣) ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٠٣) تمييزاً!

(٤) وهو من شيوخ ابن حبان

(٥) نعرف بذلك بطلان قول محمود سعيد: «ولم يعس يذكر غيرهم كما هو معلوم من مراجعة «تهذيب الكمال» له»! «هذه زلة فحشة»!

وَمِمَّا يَزِيدُ الْأَمْرَ إِضْحَاحاً أَنَّ الْجَزْئِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَسْمَاءَ مِنْ رَوَى عَنْهُمْ حَالَهُ هَذَا دَلَعُوا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ رَاوِيًا.

وَلَمَّا ذَكَرَ أَسْمَاءَ الْمُرَاةَ عَنْهُ بَلَّغُوا نَحْوَ الْعَدَدِ نَفْسَهُ!!

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ أَقُولُ لَكَ: لَمْ يَرَوْهُ أَبُو دَاوُدَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَرَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي «التَّحْسِينِ»^(١).

فَهَلْ بَقِيَ لـ «الْوَصُولِ» أَصُولٌ؟!

وَأَحِيرًا:

«وَبَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَكَ»^(٢) ضَعْفُ حَدِيثِ سَعْدٍ «تَعْلَمُ قِيَمَةَ»^(٣) شَشْنَةَ مُحَمَّدٍ سَعِيدٍ فِي رَدِّ هَذَا التَّضْعِيفِ.

وَبِهَذَا يَنْتَهِي الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا، وَظَهَرَ حَلِيلًا صَوَابَ قَوْلِ مَنْ ضَعَّفَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مُعْتَمِدِينَ عَلَى قَوَاعِدَ وَثِيقَةٍ، وَضَوَابِطَ دَقِيقَةٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

(١) عَلِمًا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ لَهُ فِي «تَحْسِينِ» ابْنِ مَاجَهٍ سِوَى جُزْءٍ مِنْ مُتَحَسِّنِينَ مِنْهُ كَمَا صَرَّحَ فِيهِ (١/ ١٥٠).

(٢) مِنْ عِبَارَاتِهِ!

الحديث الثالث

وهو الثاني في ترتيبنا

أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٥٥٤)، والحاكم (٥٤٧/١)، وأبو يعلى (٤/ق ١٦٩٦) وابن عدي في «الكامل» (٢٥٧٤/٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٩٣/أ) وفي «الكبير» (٧٤/٢٥) رقم ١٩٥. وعنه ابن حجر في «أمالیه» (٧٨/١ - ٧٩) من طُرُق عن هاشم بن سعيد الكوفي، عن كنانة، قال: حدثتني صفية... ثم ذكره.

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب». لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي، وليس إسناده بمعروف، وفي الباب عن ابن عباس^(١).

قلت: قال الحافظ في «أمالیه» (٧٩/١): (كنانة هو مولى صفية التي روى عنها، وهو مدني روى عنه خمسة أنفس^(٢))، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٣٣٩/٥]، وأبو الفتح الأزدي في «الضعفاء».

قلت: وتضعيف الأزدي مُضَعَّف، إذ هو نفسه متكلم فيه، لذا قال الحافظ في «التقريب» (٥٦٦٩) في ترجمة كنانة: «ضعفه الأزدي بلا حجة». فَمَثَلُهُ يُمَثِّلُ^(٣) حديثه إن شاء الله.

أما هاشم بن سعيد فالراجحُ ضَعْفُهُ، فقد قال ابن أبي حاتم عن أبيه في «الجرح والتعديل» (١٠٥/٢/٤): «ضعيف الحديث».

(١) يعني به حديث جوية، وسيأتي ذكره وتخريجه.

(٢) وسادسهم هو هاشم الذي في سد الحديث كما في «التهذيب» (٤٤٩/٨ - ٤٥٠).

(٣) ولم ينشط شيخنا حفظه الله لمراجعة «التهذيب» فتابع الحافظي حكمه عليه في «التقريب» أنه. «مقول»، وهذا أمر يقع مع كثير من أهل العلم كما ينحطه المراجع!

وقال ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٧٤): «ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه».

وقال أحمد: «لا أعرفه»^(١)!

وفي «تاريخ ابن معين» (٤/ ٣٠٠ و ٤٥٢ - رواية عباس الدوري) أنه قال: «ليس بشيء».

وكذا في «الجرح» (٤/ ١٠٥ و ٧/ ٢٥٧٣).

وأما ابن حبان فوثقه، «الثقات» (٧/ ٥٨٥)!

واختار الحافظ بن حجر في «التقريب» (٧٢٥٤) تضعيفه.

وكذا الحافظ الذهبي^(٢) أودعه «ديوان الضعفاء» (٤٤٤٣)، و «المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٠٦).



هذا هو تخريج الحديث وكلام النقاد في رجاله، فماذا صنع محمود سعيد لردّه في الفصل الرابع من «رسالته» (١٣ - ٢١)؟

أولاً: ادّعى أن قول ابن معين «ليس بشيء» معناه أن الراوي قليل الحديث^(٣)، ونقل عن ابن حجر ما يؤيد قوله!

ثانياً: ذكر أن أحمد إذا لم يعرفه، فقد عرفه غيره!

ثالثاً: أن كلمة ابن عدي لا تضره إذ «ستأتي له متابعة»^(٤)!

(١) كما في «الجرح والتعليل» (٤/ ١٠٥).

(٢) وترجمته في «لميران» (٤/ ٢٨٩)، وقال في «الكاشف» (٣/ ٢١٧) «ضعف»!

(٣) ولمظه: «لقد يكون معناه...»!

(٤) وسيأتي معها نقصها، فنظره!

وأبياً: ثم استخلص من توثيق ابن حبان وتضعيف أبي حاتم أن الراوي «لن» أو «ضعفه قريب»!

خامساً: أن حديث صفية ضعيفٌ ضعفاً يسيراً، يُحسَّن بالمتابعة والشاهد!

فالجوابُ عنها بالترتيب كما يلي

الأول: أنه ليس هذا وحده هو مراد ابن معين من قوله: «ليس بشيء»! بل يكون مراده أحياناً به أنه ضعيفٌ كما يعيه الجمهور^(١).

وهذا أمرٌ يعرفه محمود سعيد!! ولكن!!، ودليل هذا شيان:

١ - تحرُّره لفظاً: «فقد...» المعيد للتشكيك.

٢ - كلمة ابن حجر التي نقلها هو (ص ١٨) في شرح معنى كلمة ابن معين، إذ قال رحمه الله: «ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين في بعض الروايات: «ليس بشيء» يعني أن أحاديثه قليلة جداً».

قلت: والبعض الآخر؟ أليس يكون بقوله موافقاً للجمهور بمعنى التصعيف؟

بلى، وانظر أدلة متوافرة على هذا من كلام ابن معين في «الجرح والتعديل» (٢٥/١/١) و (٧٧/٢/١) و (٩٢/٢/١) و (٢٠٣/١/١) و (٢٣٧/١/١) و (٢٤٨/١/١)^(٢)

الثاني: قوله: أن عدم معرفة أحمد ما صرته فقد عرفه غيره، فأقول: عرفوه بماداً! وماداً أفادتهم معرفتهم له؟

(١) انظر «در سات في الجرح والتعديل» (ص ٢٥٧) صياح الرحمن الأعظمي.
(٢) ثم رأيت ما يؤيد قلبي في رسالة «الجرح والتعديل» (ص ٥٥) للسدي، وتعليق محقق الأخ الميراثي عليه، فإنه مهم غاية!

ثم هذه الكلمة من الإمام أحمد رحمه الله تدلُّ أكيداً على أنَّ هاشماً لم يُعرف عند العلماء والأئمة ، وذلك لضعفه ، ومُجانبتهم الرواية عنه !!

لذا لم يذكر له الحافظ في «التهذيب» (١١/ ١٧) إلا ثلاثة من الرواة ، منهم ثقةٌ واحدٌ ، واثنان تُكَلَّمُ فيهما !!

الثالث : أمَّا حُكم ابن عديّ عليه بأنَّ «مقدار ما يرويه لا يُتابع عليه» فليس كما توهمه محمود سعيد ، فردّه بقوله : «وستأتي له متابعة . . .» !

لا . . . إذ حُكم ابن عديّ على جميع رواياته^(١) ، وليس على رواية بعينها ، فالحكم الأول مُطلقٌ راجع إلى الراوي نفسه وثقته بعد سبَر مرويّاته ، أمّا فهم محمود سعيد فهو مُخصَّصٌ له بهذه الرواية - حَسْبُ - فَرَعَمَ لذلك بأنَّ له مُتابعةً !! .

الرابع : ما استخلصه محمود سعيد من حُكم على هذا الراوي نتيجة «جمع» توثيق ابن حبان وتضعيف أبي حاتم أنّه «لئس» أو «ضعفه قريب» !!

أقول : هذا ناتجٌ عن تلك المقدمات التي بنى عليها كلامه ، وإلا فإنَّ هاشماً - على ضوء ما قدّمْتُ - ضعيفٌ غير معروف بالرواية عند أهل العلم ، مقدار ما يرويه لا يُتابع عليه ، ولم يرو عنه إلا ثلاثة ، اثنان منهما مُتَكَلَّمٌ فيهما !!

(١) ومنها حديث ضعيفٌ كما تقدّم في مصادر التخريج .

تذييل

تكلّم محمود سعيد على الحديث بضع صفحات (١٣ - ١٩) بما تقدّم تلخيصه ونقده! إلّا أنّه حشاً كلامه بنوع طعّن بشيخنا حفظه الله، وما أنا أوردُ كلامه وأنقذه إن شاء الله:

١ - قال (ص ١٥) في معرض إثباته توثيق كنانة: «ومن تناقض الألباني أنّه يعتمد إلى مثل كنانة فيحسن حديثه تماماً، بينما يضعف كنانة هنا». ثم علّق في الحاشية بقوله: «بل يعتمد إلى أقلّ من كنانة التابعي فيقبل حديثه، قال في «مختصر العلو» عن سند فيه صالح بن الضريس: «وهذا سند لا بأس به فإن صالحاً هذا أورده ابن أبي حاتم [١/٢/٤٠٦ - ٤٠٧] وقال: «روى عنه محمد بن أيوب»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد روى عنه الذهلي أيضاً» مختصر العلو ص [١٧٣].

فأقول: لقد طوى محمود سعيد ذكر شيء مهم جداً ليُلَبَس على القراء دعواه! وهو أن هذا السند الذي أشار إليه ليس حديثاً نبوياً. إنّما هو كلمة لعبد الله بن أبي جعفر الرازي حول بعض مسائل العقيدة التي بُني الكتاب كلّ على عشرات الكلمات مثلها!!

فهل يتشدّد في نقد إسنادها كالتشدد في نقد أسانيد الأحاديث النبوية؟! ثم هل صرّح الألباني بتصحيح الإسناد أو تحسينه أو حتى قبوله؟ لا... إنّما غاية ما قاله فيه «سنده لا بأس به»!! فهل هذا يُعارض قواعده المحدثين!!

٢ - ثم قال محمود سعيد: «وقال في «إرواء الغليل» [١/٢٤٢].

الحسن بن محمد العبدى، أورده ابن أبى حاتم في «الجرح والتعديل» [٣٥/٢/١] فقال: روى عن أبى زيد الأنصارى، روى عنه علي بن المبارك الهنائي.

قلت - أي الألباني -: فقد روى عنه إسماعيل بن مسلم أيضاً كما ترى، وهو العبدى القاضى، وبذلك ارتفعت جهالة عيه، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [١٢٤/٤] ثم هو تابعي^١ . هـ.

أقول: هذا ما نقله محمود سعيد، وهو نقلٌ مبتورٌ، بتر منه أهمُّ شيءٍ فيه وهو سبب قبول روايته، إذ قال الشيخ - نفع الله به - بعده: «... وقد روى أمراً شاهداً، فالنفس تطمئن إلى مثل هذه الرواية».

وهذه - كما لا يخفى - قرينة قوية على قبول خبر العبدى هذا، فلما رأى محمود سعيد هذا من كلام الشيخ حذقه ليُسَلِّمَ له مُراذُهُ من الطعن به، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

٣ - ثم قال محمود سعيد: «وقال الألباني في «إرواء الغليل» [٢١/٥]: طلحة بن عبدالله لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جماعة فهو حسن الحديث إن شاء الله. انتهى بنصه».

والجواب عن هذا: أنه ليس فيه مخالفة للمنهج النقدي عند العلماء كما قدّمت الكلام عليه عند ترجمة كنانة.

فليس من الممكن أن يُراجع المحدث ترجمة كل راوٍ من مصادر شتى دون سبب يُذكر، خاصة أنه مسبق بهذا الحكم من عدد من العلماء كالحافظ ابن حجر وغيره.

فلما ينشط^(١) المحدث لمراجعة ترجمة ما، لا يمرّ ينقدح في ذهنه، يهتم

(١) وانظر أمثلة قريبة من هذا في «مجمع الروايات» للحافظ الهيثمي (٣/٢١١) و (٦/١٨٣) -

بمعرفه عند من روى عنه ، إن لم يكن قد ورد فيه توثيق معتد به ، خاصة إذا كان لحديثه متابعات وشواهد ، كما هو الحال في حديث طلحة هذا الذي صربه محمود سعيد مثلاً ، فيه متابعات وشواهد عدة ذكرها شيخنا قبل كلامه على حديث طلحة المذكور وبعدة ، وهذا ما لم يُشير إليه محمود سعيد - أيضاً - موهما القراء بخلاف الحقيقة !

٤ - ثم قال محمود سعيد «ومن التناقض في عبارته المذكورة أيضاً اعتماده سكوت ابن أبي حاتم ، بينما تراه في مواضع أخرى يُصرّح بأن ما سكت عنه ابن أبي حاتم مجهول» .

قلتُ : لم يعتمد شيخنا حفظه الله سكوت ابن أبي حاتم ، وإنما حكاه بياناً للواقع عند مراجعته لـ «الجرح والتعديل» .

بل إنَّ الممهوم هنا من كلام الشيخ وفقه الله أنه لم يعتمد كلامه ، بدليل أنه قال : «ترجمه ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه حرجاً ولا تعديلاً ، لكن . . .» .

فانتبه - رعاك الله - إلى قوله : «لكن . . .» وهو من حروف الاستدراك^(١) ، فليس له تعلّق بما قبله ، كما قال الشاعر :

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ
لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ^(٢)

إذا عرفت ذلك ظهر عياناً من المتناقض ؟ !

٥ - ثم تكلم بنحو أحد عشر سطرًا في (ص ١٧) حول قول الشيخ عن

١ - ترجمة حمد بن محمد بن القاسم ، (١/١٧٢) و (١/٢٠٩) و (٢/١٥) ترجمة عبيد بن عاصم بن صهيب .

(١) انظر : «المعجم لوفى في النحو العربي» (ص ٢٨٢) علي توفيق الحمد .

(٢) «معني اللبيب» (ص ٢٩٢) من هشام .

كنانة بقلأ عن ابن حجر: «لَيْسَ الحديث»^١.

فتعقَّه بأنَّ الحافظ إنما قال: «مقبول» ثم قال: «والحافظ يبيِّن في المقدمة الفرق بين المقبول واللَّين، فالأوَّل - وهو المقبول - له مُتابع، - وقد توبع كنانة - وهو أحسن حالاً من الثاني، أي اللَّين».

ثم أتبع ذلك بأسئلة عن حكم (!) تغيير الكلام ونحوه؟؟!!؟

فأقول: هذا عجيبٌ عريبٌ، يوهم إيهاماً تاماً أنَّ المقبول مرتبة أعلى من اللَّين، فهما متغايران!!

ولكنَّ هذا خلاف ما هو بصَّرَ ابن حجر، إذ قال رحمه الله في «تقريبه» (ص ٧٤ - طبع عوامة) عند كلامه عن مراتب الجرح والتعديل:

«السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلَّا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يُتَابَع، وإلَّا فلين الحديث».

هذا نصُّ كلامه بحروفه! فهل يُفهم منه ما أوهمه محمود سعيد؟!

فطالما أنَّ الشيخ لم يقف له على مُتابع فقد بيَّن أنه لَين الحديث، لذلك عبَّر الشيخ عن هذا بقوله: «أشار الحافظ إلى أنه - أي كنانة - لَين الحديث»!

فأين الاختلاف والتغيير؟!

أختم ردِّي على انتقاداته السابقة بتوجيه أسئلته إليه، وردُّها عليه، فأقول:

«فما الداعي لتغيير كلام الحافظ والتصرُّف فيه؟ وما اسم هذا الفعل عند المحذَّثين يا فضيلة الشيخ؟ هل هو إخبار بغير الواقع أم لا؟! كما قال هو (ص ١٧)!!

فصل

ثم أورد محمود سعيد (ص ١٩) متابعة لهاشم بن سعيد، من طريق روح بن الفرّج عن عمرو بن خالد، عن حديج بن معاوية، عن كنانة مولى صفية، عن صفية . .

ثم نقل توثيق روح وعمرو - وهو صواب -، وكذا نقل عن الحافظ في «التقريب» [١٥٦/١] أنه قال عن حُديج بن معاوية صدوق يخطئ! ثم أتبع ذلك بقوله: «هذه متابعة قوية لهاشم بن سعيد، فيكون الحديث حسناً بلا ريب، ولذا حسّه الحافظ. .» .

أقول: والكلام على هذه المتابعة من وجهين:

الأول . تقليده^(١) لقول الحافظ في «التقريب»^(٢) عن حُديج «صدوق يخطئ» فيه ما فيه، بل هو أشدّ من ذلك كما يراه الناظر في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٨٩ - طبع بشار) وليس فيه توثيق معتدّ به صريح، إلّا قول أحمد فيه «لا أعلم إلا خيراً»، ومع ذلك فهو ليس صريحاً!

وأقول: وقد علم فيه غيره - رحمه الله - غير ذلك، فقال النسائي:

«ليس بقوي» .

وقال ابن سعد:

«كان ضعيفاً في الحديث» .

(١) قرن مع ما تقدّم من نقده!

(٢) ومما كتبه إليّ محمود سعيد بتاريخ ١١/١٠/١٤٠٢ (ويجب عليك أن لا تعتمد على

«التقريب» في لحكم على الرجال، وأوّل «لخلاصة») فتأمّل!

وقال الاجترى عن أبي داود .
«كان زهير^(١) لا يرضى حديقاً» .

وذكره أبو زرعة في «ضعفائه» .
وقال ابن حبان :

«منكر الحديث ، كثير الوهم على قلّة روايته» .
وقال الدارقطني :

«غلب عليه الوهم» .

وقال ابن ماكولا :

«ليس بالقوي» .

وقال البرّار :

«سيء الحفظ» .

وقد أودعه الذهبي رحمه الله كتابه «ديوان الضعفاء» (رقم : ٨٥٦)
و «المغني في الضعفاء» (١/ ١٥٢) .

ونقل الخزرجي في «الخلاصة» (ص ٩٧) ، كلمة أحمد فيه ، وكذا
تصنيف النسائي .

فهل أغمض محمود سعيد عينه عن تصعيف هؤلاء الجلة من العلماء
ليُحْدِثَ مرتضياً حكم الحافظ في «تقريبه» . «صدوق يخطئ» ؟ أم أنّه عرف
وطوى ؟

ثم هن بقي له الآن ما يُحِيرُ له أن يظلّ مستمراً على أن هذه المتابعة
«قوية» ؟

الوجه الثاني : أنّ هذا السند ليس متابعة أصلاً ، إنما هو راجع إلى

(١) وهو أحو حُدُج ، من أئمة الرواية !

طريق هاشم بن سعيد الأولى، فقد أشار الحافظ الميزي في «تحفة الأشراف» (١١/ ٣٤٠) إلى هذا السند بقوله.

«رواه عمرو بن خالد الحراني، عن حديج^(١) بن معاوية؛ عن هاشم بن سعيد، نحوه».

فقال الحافظ ابن حجر في «الكتب الظراف»

«... ورويناه في «الخليئات» من طريق عمرو بن خالد التي أشار إليها الميزي، لكن لم أرفه «هاشم بن سعيد» فلعله سقط من النسخة».

أقول نعم، هو ساقط، لكن ليس من السبعة، إنما هو من وهم حديج وسوء حفظه، كما تقدم تقريره، ودليل ذلك أمران.

الأول - أن الترمذي قال بعد روايته له. «لا يعرفه إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي...».

وهو الحافظ الكبير المطلع على العبد وطرق الحديث.

الثاني - أن ثلاثة من الثقات قد رواه عن كنانة بإثبات هاشم، وهم:

١ - عبدالله بن يزيد/ عند ابن عدي.

٢ - عبد الصمد بن عبد الوارث، وعنه راويان:

أ - محمد بن بشار/ عند الترمذي.

ب - زهير بن معاوية/ عند أبي يعلى

٣ - شاذ بن قياض، وعنه راويان أيضاً:

أ - هشام بن علي السدوسي/ عند الحاكم.

ب - معاذ بن المثنى/ عند الطبراني.

(١) وتصحّف به إلى «حديج» بالهمزة أوله.

ثم لم يروه عن كنانة مباشرة إلا حُديج بن معاوية، فهل تُرجَّح رواية أولئك الثقات المتضافرين على إثبات هاشم؟ أم رواية حُديج الضعيف عن كنانة بإسقاط هاشم؟!

فرجع سند الحديث إلى هاشم بن سعيد عن كنانة! ولا مُتابع^(١)!! وعليه فرواية حُديج عن كنانة مباشرة بكارئها بيئة!



ثم أورد محمود سعيد (ص ١٩ - ٢٠) متابعة لكنانة من «دعاء الطبراني»، إذ قال: «حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا أبي، قال وجدت في كتاب أبي بخطه: ثنا مسلم بن سعيد، عن منصور بن زاذان، عن يزيد - يعني ابن معتب - مولى صفية بنت حيي، عنها...».

ثم عقب قائلاً: «شيخ الطبراني حافظ وثقه صالح جزرة، وفي ترجمته ما يحتاج إلى تحرير...».

إلى أن قال: «... ويزيد لم أجد له ترجمة، وهو تابعي، فادكر ما

(١) وقد اعترض بعض إخواني من طلبة العلم على هذا بحجة أن حُديجاً مذكور في الرواة عن كنانة!

فالجواب على هذا: أنه لا يستلزم ذكره أنه روى عنه أو سمعه أو حتى أدركه!! أضرب مثلاً على هذا:

ذكر المترجمون لشريح بن عبيد أنه روى عن أبي أمامة، والمقدم، وأبي مالك الأشعري وغيرهم، مع أن ابن أبي حاتم حرم في «مراسيله» (ص ٩٠) فضلاً عن أبيه أنه لم يدرك هؤلاء الثلاثة! فأنمل!

وكذا محمد بن المنكدر ذكروا أنه روى عن أبي هريرة، مع أن ابن أبي حاتم أيضاً نقل عن يحيى بن معين وأبي زُرعة - كما في «المواسيل» (ص ١٨٩) أنه لم يلقه ولم يسمع منه، وانظر «الثقات» (٥٠٥/٥) لابن حبان.

وعبرني كثير من نظري كتب التراجم، فهذه قاعدة مهمة أنه ليس كل مذكور في السماع يكون قد سمع! فاحفظه.

ذكرته بشأن كنانة سابقاً، وزد عليه قول الذهبي: وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتُلْقَى بحُسْن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، ومن ركافة الألفاظ. ١- هـ مقدمة المغني.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» بنفس السد [٢/ ل ٣٤ ب] وانظر الدعاء له [ل ١٩٣] ، وهذه متابعة قوية لكنانة، فهل يمكن أن يُردّ بعد هذا حديث صفيّة رضي الله عنها «و يضعف»؟ أقول . على كلامه هذا جملة مؤاخذات:

الأولى: ما هو الذي يُحتج فيه إلى تحرير ترجمة محمد بن عثمان، فخلاصة القول فيه معروفة، إذ الكلام فيه كثير، فالقلب - على أحسن الأحوال - لا يطمئن لما تُعرّد به^(١)

الثانية: أن جهالة يزيد عينا وحالا تمنع من الاطمئنان إلى جدوى هذه المتابعة.

الثالثة: كيف يلحق محمود سعيد «يزيد» بـ «كنانة» والبون بينهما كبير، فيزيد لم يرو عنه إلا واحد، ولم نر له ترجمة البتة. ثم وقفت - بحمد الله - على كلام الطبراني في «الأوسط» (٢/ ق ٢٣٨ /١) بعد روايته لهذه المتابعة (!) إذ قال رحمه الله:

(١) ونقل محمود سعيد في هامش (ص ٢٠) أن الألباني يُحسن حديثه، - وهذا صواب - ثم قال: «ولكنه يتناقض ويضعف حديثه في «الإرواء» (٧/ ١٠٧)».

فأقول: لا، لم يصحّف حديثه من جهة حفظه إنما تكلم ردّاً عن من صحّح الحديث، ثم أشار إلى اختلاف العلماء في محمد بن عثمان هذا، ثم قال أخيراً «ولا سيما وقد حلف في وصله [يعني بحديث المراد تخريج] ما داود صاحب «لسن» كما رأيته...». فأين ما أشار إليه محمود سعيد من التناقض؟

(لم يرو هذا الحديث عن كنانة عن صفية إلا هاشم بن سعيد، تفرد به شاذ).

فدل هذا على أن الحديث حديث هاشم الضعيف، وأن هذه المتابعات ليست بذات قيمة، إذ ترجع كلها إليه، وبالله التوفيق.

فطوى محمود سعيد هذه العبارة، لأنها تنقض كلامه، وتهدم مرامه!
ثم إن الحافظ الطبراني لم يذكر في «المعجم الكبير» (٢٤/١٩٥/٧٣ - ٧٥) يزيد هذا في الرواة عن صفية!!

الرابعة: أما ما نقله عن الذهبي فقد بتر منه ما هو مهم غاية، إذ يقول رحمه الله في خاتمة «ديوان الضعفاء»^(١) (ص ٣٧٤) له، بعدما سبق نقله عنه مباشرة:

«... وإن كان الرجل منهم من صيغار التابعين فيتأني^(٢) في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه، وتحرّيه وعدم ذلك...»
فأتى لمحمود سعيد إثبات أن يزيد من كبار التابعين. ولم يرو عنه إلا واحد!

الخامسة: فأتى لهذه المتابعة القوة؟!

* * *

ثم ذكر محمود سعيد (ص ٢٠ - ٢١) تحت عنوانه (تنبيه)، أنه وجد الطريق الأخرى لحديث صفية ورآه بعينه! فظهر له أنه «حلاً أيضاً عما يخلج في الاحتجاج به» على حدّ تعبيره!

فأقول: ما هو الذي خلا؟ أهو الجوّ على حدّ قول الشاعر:

(١) تحقيق شيخنا الأستاذ حماد الأنصاري.

(٢) وتصحّت على نور الدين عتر في مقدمة «المعني» إلى. سائق! فأفسد بذلك المعنى!

حلالك الجوف فيصلي واصفري وبقري ما شئتِ أن تُنقري
فكبت ما كتبت دون منهج علمي دقيق!
أم هو سند الحديث؟
إن كان الأول فَنَعَمْ؟ وإن كان الثاني فلا وألفُ لا، على صوء ما قدمتُ
تحقيقه!

* * *

ثم عاود محمود سعيد (ص ٢١) الكلام عن «التقصير» و «الدعاوى
الكبيرة» وغير ذلك من كلمات لا تمق في سوق العلم وأهله، فالأولى
الإغراضُ عنها، وبالله وحده التوفيقُ.

فصل

ثم أفرد محمود سعيد الفصل الخامس من «رسالته» (ص ٢٢-٣٤) لرد أن تكون المرأة المذكورة في حديث سعد - على صعبه - هي حُويرية كما في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره، مع استبعاد أن تكون صفية لضعف حديثها .

فعلى ذلك يكون ذكرُ الحصى في الحديث مُكْراً، وبِمَا يؤيد النكارة إنكارُ بن مسعود على من رآهم يمدّون بالحصى، وكذا نهى النخعي الله عن قتل خيوط التسبيح!

هذا خلاصة كلام شيخنا في «السلسلة الضعيفة»، فماذا حرج من محمود سعيد هذه المرأة؟!

أولاً: زعم أن القصة قد تعددت مرة مع صعبة ومرة مع امرأة، ومرة مع حويرية، بناءً على تحسين حديث صفية، وصحة حديث سعد!

ثانياً: خطأ الألباني في حكمه بنكارة ذكر الحصى في حديثي سعد وصفية معللاً ذلك بسبب «عدم المحث والتتبع، بل والميل نحو إحداهن أقوال شاذة»! على حدّ زعمه!

ثالثاً: تكلم على أثر ابن مسعود الذي أشار إليه الشيخ بقوله: «ويؤيد هذا إنكار عبدالله بن مسعود رضي الله عنه على الذين رآهم يمدّون بالحصى، وقد جاء ذلك عنه من طرق»، فزعم محمود سعيد أن الخبر المراد من كلام الألباني هو ما رواه ابن وضاح من طريق الصلت بن بهرام، عن ابن مسعود أنه مرّ على امرأة معها تسبيح . . ثم مرّ برجل يسبح بحصى . . إلخ!

فضعه للانقطاع بين الصلّات وابن مسعود.

رابعاً: أشار إلى عدم حجّة فعل الصحابة، فكيف وقد خالف ابن مسعود غيره^(١).

خامساً: ثم أشار إلى نكارة في متن خبر ابن مسعود المتقدم ذكراً، بقوله: «فكيف يتعدّى هذا الصحابي المجتهد الجليل رضي الله تعالى عنه على هذه المرأة، ثم يضرب عبداً من عباد الله برجله، هل هذا هدي سيدنا رسول الله ﷺ؟» كما في «رسالته» حرفياً!

سادساً: ثم تساءل: «لماذا يَحْتَجُّ هنا بالموقوف الضعيف في الأحكام الشرعية وهو مردود اتفاقاً، بينما يرّد العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمناقب وهو مقبول اتفاقاً؟ ماذا تسمّي هذا؟» كذا قال!

فالجواب عن هذه الوجوه الخمسة بما يلي:

١ - قال الحافظ ابن حجر في «الأمالي» (١/٧٨): «وهذه المرأة يمكن أن تكون جويرية، وقد مضى حديثها^(٢)، لكنّ سياقه بغير هذا اللفظ، ويمكن أن تكون صفيّة، فقد جاء من حديثها بهذا اللفظ، ولكن باختصار، وفيه ذكر عدد النوى التي كانت تُسَبِّح به».

وقال صاحب «السلح»^(٣) فيما نقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية» (١/٢٤٥):

(١) انظر ما سبّأني في نقد الفصل السابع من «رسالته»!

(٢) وسبّأني تخريجه.

(٣) يعني كتاب «سلح المؤمن» للإمام تقي الدين أبي الفتح محمد بن محمد المصري لشافعي المتوفى سنة (٧٤٥) ترجمه في «الدرر الكامنة» (٤/٢٠٣)، وكتابه المذكور لم يطبع، وأنا ساع إن شاء الله لحصيل مخطوطه وتحقيقه.

«فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ الْمُبْهَمَةُ فِي الْحَدِيثِ هِيَ صَفِيَّةٌ . .»

قلتُ: فما ذكره الشيخُ الألبانيُّ مسبوْقاً به من علماء معروفين، وهو الذي نظمَتِ النفسُ إليه، خاصة أنَّ حديثَ جويريةَ صحيحٌ أخرجه مسلم (٢٧٢٦) والنسائي في «عمل اليوم» (١٦١) وابن أبي شيبة (٢٨٢/١٠) - (٢٨٣) وابن سعد (٨/١٩) وابن حبان (٨٢٠) والطبراني في «الكبير» (٢٤/٢٤٤) رقم: ١٦٢، ١٦٣) وأبو داود (١٥٠٣) وأبو نعيم (١٦٢/٧) وابن خزيمة في «التوحيد» (١٠٧) والبيهقي (٤٦/٥) من طريق كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن جويرية رضي الله عنها، أنَّ النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها، ثم رجع حين أضحى وهي على حالتها، فقال: «ما زلتِ على حالتك التي فارتكتِ عليها؟» قالت: نعم، فقال النبي ﷺ: «لقد قلتُ بعدك أربع كلماتٍ ثلاث مراتٍ، لو وُزِنَتْ بما قُلْتَ منذَ اليومِ لَوَزَنْتَهُنَّ: سبحانَ الله وبِحمده، عددُ خلقه، ورضى نفسه، وزنة عرشه، ومدادُ كلماته».

أقولُ: إذا عرفت ما تقدّم شرحه من ضعف حديثي سعد وصفية، وأنَّ فيهما مختلطاً ومجهولاً وضعيفاً؟ تعلم أنَّ قول ابن حجر رحمه الله أنَّ المرأة المبهمة في حديث سعد هي جويرية في حديث مسلم الصحيح، قولٌ صحيحٌ جداً، والزيادات التي فيه من ذكر النوى حيناً، والحصى حيناً آخر، وذكّر عددهم مرةً وإغفاله أخرى، وتسمية المرأة مرةً صفيةً، ومرةً إِبْهَامَهَا^(١)،

(١) وهذا اختلافٌ أشدّ مما ادّعاء محمود سعيد (ص ٢٧) في اثر ابن مسعود الذي ساق وصنّفه - تبعاً للألباني - ثم أورد له طريقاً أخرى بلفظ مختلف، ثم ردّ على من قد يزعم تقويته بالطريق الآخر، فيبين أنهما مقطعان ثم قال «أضف إلى هذا الاختلاف الواضح بين المتن، فلا يتقوى أحدهما بالآخر، ففي الأول أنه مرّ على امرأة ثم رجل فقطع وضرب، وفي الثاني أنه رمى الناس ثم أخرجهم من المسجد . . فافهم وتدبر».

أقول: قد فهمنا والله الحمد أنَّ ما تشبهه تحسنه، وأن ما يخالف هواك فضعفه، فلماذا لم=

أقول . هذه الربادات كلها من تخليط وضعف أولئك الرواة الذين قَدِّمْتُ
تعليل الأحاديث بهم !

فأصل الحديث هو حديث جويرية في «صحيح» مسلم ، وما زاده
أولئك الرواة فمنكر لمخالفته ما رواه الثقات في حديث جويرية .

فلا يصحُّ أن يُقال : إن طرق حديث النوى تُقَوِّي بعضها بعضاً لِمَا
قَدِّمْتُ ! .

ولا يَرُدُّ هنا ما أورده محمود سعيد من تعدُّد الحادثة ، إذ لا بُدَّ له من
إثبات صحَّة الأحاديث الثلاثة - وهيئات - ثم يسلم له مُدَّعاه !

وأما والحديثان ضعيفان فهما راجعان إلى أصل الخبر وهو في
«صحيح» مسلم كما ذكرته مراراً .

إذا عرفت الحواب عن الوجه الأول ، سهل تماماً الحواب على الوجه
الثاني ، فهو مترتبٌ عليه !

الوجه الثالث أن محمود سعيد قد أخطأ في تعيين مراد الشيخ الألباني
في قوله : «ويؤيد هذا إنكار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على الذين راهم
يعلمون الحصى . . .» . فمراد الشيخ من هذه الإشارة هو ما أورده محمود
سعيد في «رسالته» (ص ٢٨) بقوله . «بقي مما رُوِيَ عن ابن مسعود رضي
الله عنه ما رواه الدارمي قال . . .» فذكره - وسيأتي بيانه إن شاء الله .
ودليلُ هذا الذي ذكرتُ ما قاله الشيخ في «الرد على التعقب الحديث»

= نُشر إلى شيء من هذا الاختلاف في حديثي سعد وصيفة ، بل رجعت نعتُ الحادثة ، ولماذا لا
تُورد لرغم نفسه هنا؟

أقول هذا إلزاماً له ، وإظهاراً لتناقضه ، وإلا فحرر الله الحمد لا يُصحَّح أتري ابن مسعود
الذين أوردهما ، إنما نُصحَّح أثراً واحداً وهو الذي سيأتي الكلام عليه بعد قليل إن شاء الله .

(ص ٤٤) بعد أن نقل عبارة نفسه المتقدمة، ثم قال (ص ٤٥). «وقد أقرّ فضيلة الشيخ [الحبشي] استدلاله هذا بناءً على إنكار ابن مسعود المذكور، ولكنّه - فيما يظهر - لا عِلْمَ له بهذا الإنكار، فإنه قال في «رسالته» (ص ٢٨) بعد أن نقل الشطر الأول من قولي السابق قال. «يُقال لك. بأيّ سدّ تُثبت هذا الإنكار عن عبدالله بن مسعود» أقول: يستدلّ كالجيل رسوخاً وثبوتاً، وخفاءً مثله عليه يدلّ العاقل على مبلغ علم الشيخ بالآثار...»

قلت: ثم ساقه بتمامه، أمّا خبر الصلت بن بهرام الذي ذكره محمود سعيد وضعفه، فقد ضعفه الشيخ بالانقطاع بين الصلت بن بهرام - وهو من أتباع التابعين - وبين ابن مسعود، فلا حُجّة في إيراده، إنما أورده الشيخ استثناساً - مع بيان ضعفه - لثبوت نحو هذا الفعل عن ابن مسعود! أما الوجه الرابع، فنحن معه فيه - لا شك - لكنّ ليس كما يُريد هو، لا . . بل كما يتّجه الدليل ويثبت الحكم، كما سيأتي بيانه.

خامساً: إشارته إلى نكارة متن خبر ابن مسعود الذي أورده الشيخ استثناساً - لا تؤثر من قريب أو من بعيد على البحث، فسندّه ضعيفٌ كما قدّمت نقله، والتأويل فرغ التصحيح كما قيل!

سادساً: أمّا تساؤله الأخير فهو باطلٌ كما ظهر من الوجوه الخمسة المتقدمة!

أمّا قوله فيه: «... العمل بالحديث الضعيف في الفصائل والمنقب مقبول اتفاقاً»، فهو قولٌ باطلٌ اتفاقاً، إذ الخلاف فيه معروفٌ قديماً، فمذهب عدد من مُحَقِّقي العلماء خلاف هذا الذي ادّعى محمود سعيد عليه الاتفاق، كما أشرتُ إليه في غير هذا الموضع^(١)، فليُنظر.

* * *

(١) انظر «الرد العلمي» (١/٧٦ - ٧٧).

ثم ذكر محمود سعيد (ص ٢٥) تحت عنوان «تنبيه»: ما أورده الألباني من «البدع والنهي عنها» عن أبان بن أبي عياش . . وسياقه خبراً فيه عدمُ فعل نساء النبي ﷺ أو المهاجرات حيوط التسبيح! ! فعقب عليه الألباني بقوله: «وسنده ضعيف»!

ثم تكلم محمود سعيد - عفا الله عنه - بنحو صفحة ونصف حول هذا الخبر طاعناً في الألباني أن هذا خبر موصوع لأنَّ في سنده أبان بن أبي عياش وهو كذاب! فكيف يحكم عليه بالضعف؟

ثم أورد حكماً للألباني على أبان بأنه كذاب، فادّعى لذلك تناقضه فقال: «فانظر - رحمك الله - كيف يرى أنَّ أبان هنا في ص [٦٧] كذاب معروف بذلك، بينما يحكم على أثره في ص [٩٦] بأنه ضعيف»^(١) . هـ .
أقول: والجواب على هذا من وجهين:

الأول: أن الشيخ لم يحكم على أبان بأنه ضعيف^(٢)، إنما حكم على سند خبره بالضعف، والفرق بينهما واضح، لكنه التلبس من محمود سعيد غفر الله له .

الثاني: أنَّ الضعيف شاملٌ للموضوع وغيره مما ليس صحيحاً أو حسناً، كما قال البلقيني في «تذكرته» (ق ٧/أ - بتحقيقي) بعد أن عرّف الصحيح والحسن: «والضعف: ما ليس واحداً منهما»، فهو شاملٌ للموضوع إذاً!^(٣)

فالشيخ حفظه الله يعرفُ كذب أبان - كيف لا وهو قد بيّنه في الكتاب نفسه

(١) كيف وهو يحكم عليه في «السلسلة» مراراً كثيرة بأنه وضاع! كما نقل عنه - هنا - محمود سعيد!

(٢) وانظر لراماً «مصحح الزجاجية» (١/ ٥٤ - طبع مصر) للبوصري، فيه كلام مماثل تماماً لكلام شيخنا هـ!

قبل عشرين صفحة - ، فأظهر اسمه فيما نقله عن ابن وضّاح ولم يُطوّه (!) ليعرف الغاريء أيضاً كذبه ، فحُكِّمَتْ على السند بالضعف غير محالٍ أبداً لهواعد المحدثين خاصة أنه - كما قلتُ - أظهر اسم أبان - وكان قبلها بصفحات قد بين كذبه !! فلا حرج عليه في ذلك^(١) ، وخاصة أن الكلام غير مُنْصَبٍّ على حديث نبوي ، إنما على أثر مروي !

* * *

ثم انتقد قول الشيخ عن خبر ابن مسعود . «وقد جاء ذلك عنه من طرق سبق لإحداها» ، فعقّب عليه بقوله : «أقول : أما الذي سبق فلا قيمة له هنا وتبين أنه ضعيف ، أما قوله : من طرق ، ففيه إيهام أن هذه الطرق صحيحة أو حسنة معمول بها ، والأمريـس كذلك ، وإليك بيان هذه الطرق . . ثم تكلم عليها نحو صفحة ونصف

أقول : أما الذي سبق فقد صغفه شيخنا حفظه الله كما شرحته ، فلا مرية لقوله : «وتبين أنه ضعيف» فهذا منه يوهـم أنه لم يكن قد «تبين أنه ضعيف» وهو خلاف الواقع !

أما ما توهمه من أن قوله : «من طرق» يعني أنه صحيح أو حسن ! فهو توهم باطل لا يفهم منه إلا ما شرحته وبينته مخالفاً لما ظنّه محمود سعيد من تعيين مُراد الألباني بإنكار ابن مسعود على من رآهم يعدّون بالحصي ! وقد مضى شرح تعيين المراد حلياً واصحاً والله الحمد .

* * *

ثم قال محمود سعيد (ص ٢٨) : «بقي مما روي عن ابن مسعود رضي

(١) وانظر مثل ذلك من كلام الهيثمي في «المجمع» (١٤٣/٢) و (٢٠١/٣) حول أبان نفسه ، و (٣١٤/١) و (٧٩/٣) حول عسة بن عبد الرحمن ، و (١٧٧/٤) و (٢١٥/٤) حول عمرو بن واقد القرشي !

الله عنه ما رواه الدارمي قال : أخبرنا الحكم بن المبارك ، أخبرنا عمر^(١) بن يحيى ، قال : سمعت أبي يُحدّث عن أبيه ، قال : كنا نجلس على باب عبد الله . . .

ثم ساقه بتمامه وقال : «إِنْ صَحَّ هذا إلى ابن مسعود - إذ في الحكم بن المبارك مقال . . .»

أقول : وهذا كلام بعيد عن الصواب ، إذ فيه تشكيك بصحة هذا الخبر ، وهو صحيح غاية ، أمّا اتّكاؤه بتشكيكه هذا على المقال الذي أشار إلى أنه في الحكم بن المبارك ، فهو اتّكاء هش من وجهين :

١ - إن الحكم هذا وثقه جمع منهم ابن منته وأحمد بن حنبل وابن حبان والسمعاني والذهبي وغيرهم ، فما هي قيمة هذا المقال المشار إليه ؟

إنّ كان الذي أشار إليه ابن حجر في «التهذيب» (٢/٤٣٨) أن ابن عدي عدّه فيمن يسرق الحديث ! فهذا غير مسلم إذ لمّا ذكره ابن عدي (١/١٨٩) ضمن ترجمة أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، ذكره بهذا عرضاً بين جماعة ، فلم يعصّب لجنائيه ! ولو كان هو حقاً يسرق الحديث لذكره في ترجمة مستقلة ، وهو ما لم يفعله ! فكان مداه ؟

٢ - أنّ الحكم توبع من علي بن الحسن بن سليمان عند بحشل في «تاريخ واسط» (ص ١٩٨ - الطبعة الثانية) ، وعليّ هذا ثقة من رجال مسلم^(٢) .



(١) الصواب عمرو بن يحيى كما في مصادر ترجمته ، وقد تابع محمود سعيد طعة الدارمي على هذا الخطأ دون أن يهتدي إلى الصواب !

(٢) وما عتّب محمود سعيد الألباني في حاشية «رسائله» (ص ٢٩) بحكمه على أثر بن مسعود =

ثم تكلم محمود سعيد (ص ٢٩ - ٣٠) عن متن أثر ابن مسعود فرعم أن إنكار ابن مسعود إنما هو على العد، وليس على الحصى.

فأقول. إذا تأملت أمرين ظهر لك بطلان هذا الزعم:

الأول: قول أبي موسى - في رواية الدارمي -: «... وفي أيديهم حصى...».

الثاني: قول ابن مسعود - في رواية نحشل -: «فماذا في أيديكم؟» ثم أتبعه بقوله: «عدوا سيئاتكم...»!

فلو كان الإنكار على العد وحده لَمَا بَيَّنَّ أبو موسى لابن مسعود أن في أيديهم حصى^(١). وَلَمَا سألهم ابن مسعود - مُتَبِّتًا - عَمَّا في أيديهم؟ فَلَمَّا أجابوه، بقولهم: «حصى نعد به...» قال: «عدوا سيئاتكم»!!

فليس الأمر - إذاً - كما توهم محمود سعيد أو أراد إيهام القراء به، بل هو خلافه تمامًا.

إذا عرفت ذلك تعرف أن قول محمود سعيد بعده: «ففيه دليل جلي واضح على جواز استعمال الحصى في التسبيح عند ابن مسعود، وكان مذهب ابن مسعود رضي الله عنه كراهة العد» قول باطل غير مبني على أساس متين.

أما أن مذهب ابن مسعود كراهة العد فهو شيء آخر مختلف عما أنكره على أولئك من عدّهم بالحصى، فاجتمع عندهم منكران:

= أن رجده ثقات رجال البخاري، بأن لحكم أخرج له البخاري في «الأدب» ولم يخرج له في «الصحيح»! فهو حرٌ تُسَلَّم به إن شاء الله! مع أنه ليس له أي ثمرة على صحة لأثر كما لا يحسن!

(١) وهو القائل: «رأيتُ أمرأ أنكرته» فهو - إذاً - مكروه عنده!

الأول : العَدَّ.

الثاني : استعمال الحصى فيه .

وهما ظاهران في حكاية أبي موسى عما رآه ، ثم سؤال ابن مسعود لهم
عَمَّا في أيديهم ، فلو لم يكن الحصى منكراً عنده لما سألهم عَمَّا في أيديهم
مكتفياً برؤيتهم على حالتهم وهم يعدُّون !
وهذا ظاهرٌ بحمد الله .

* * *

ثم تكلم (ص ٣٠ - ٣١) عن أثر إبراهيم النخعي في نهيه ابنته عن قتل
خيوط التسابيح ، وقد حكم شيخنا على سنده بالجودة !! فماذا تعقبه محمود
سعيد؟

قال محمود سعيد : هذا السند فيه إبراهيم بن مهاجر ، وفيه تعديل
وجرح مفسر ، فحديثه ضعيف !

قلتُ : كذا قال ، مع أنه من رجال مسلم في «صحيحه» !

ثم ساق أقوال مضعفيه وقال : «فهل بعد هذا يُقبلُ تفرد ابن مهاجر؟» !

أقول : الناظر في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٢/ ٢١٢ - ٢١٣) يرى
أنَّ مَنْ وثَّقه أكثر ممَّن ضعفه ، فالموثقون له هم : سفيان الثوري ،
وأحمد بن حنبل ، والعجلي ، وابن سعد ، وأبو داود ، والساجي ، وابن
شاهين .

أمَّا تفسير محمود سعيد لجرح مَنْ جرحه بأنه قول الدارقطني : حدث
بأحاديث لا يُتابع عليها^(١) فهو غير صريح بما يدَّعيه مع توثيق تلك النخبة من

(١) وفي مثل هذا قال محمود سعيد (ص ٣٨) عن ثابت بن عجلان : «وهذا لا يصرُّه ، فمنَّ من
لرواة من لا ينفرد أو يهم» . ولكنها العصبية !

الأئمة، خاصة هنا إذ ما رواء ليس حديثاً كما هو بين^(١)، لهذا كُله ذكره
الذهبي رحمه الله في رسالته النافعة «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»
(رقم: ٩).

فالقول العدل في ابن مهاجر هو تحسين حديثه لا تصحيحه ولا
تضعيفه^(٢).

* * *

ثم تكلم على أثر إبراهيم النخعي مدّعياً فيه أمرين:

الأول: أنه لم ينهها عن التسبيح بالنوى أو السبح، وإنما نهها عن
قتل الخيوط، ولا يلزم من نهها عن قتل الخيوط نهها عن استعمالها.
ثم ذكر احتمالات عدة على صوء ما استتجه، وقال: «وما تطرق إليه
الاحتمال سقط به الاستدلال».

الثاني: أن أثر إبراهيم النخعي فيه أن النساء كان لهن تسبيح يسبحن
بها، وهذا كان في عصر التابعين.
فالجواب على هذين بما يلي:

أولاً: أن الاحتمالات التي أوردها بعيدة عن طاهر النص مخالفة لما

(١) أما ما نقله عن معذمة «الفتح» فيه سقط وتحريف وزيدة، انظر صوابه في «الكامل»
(٢١٦/١).

(٢) ثم أشار (ص ٣٢) إلى تناقص الألباني (١) في إبراهيم بن مهاجر، إذ انتقد في «الإرواء»
(٤٧/٥) الذهبي والحاكم تصحيح حديث له بقوله «وهو كما قال، لولا أن فيه إبراهيم بن
مهاجر، قال الحافظ: صدوق ليس بالحفظ، فشتت محمود سعيد عليه مدّعياً تناقضه بكلام فيه
الجهل والسخرية، سامحه الله!

علماً أن كلامه هو المعتقد، إذ لم يضعف الألباني حديثه، إنما بين أنه لا يحكم عليه بالصحة
كما فعل الحاكم والذهبي، وأشار إلى كلمة ابن حجر فيه للدلالة على حسن حديثه! فتدبر

يُؤَبِّ له ابن أبي شيبة، إذ قل «مَن كره التسريح»، ولم يقل «باب عدم الاختلاط بالنساء» أو «باب الاشتغال بالعلم» ونحوه من الاحتمالات التي أوردها هو عفا الله عنه!!

فالأصل في الاحتمالات الردُّ، ثم البقاء على ظاهر النصِّ ومنطوقه، وهو يُؤَيِّد ما يُوَبِّ له ابن أبي شيبة، واستدل به شيخنا الألباني، إذ لفظه: «... أنه كان ينهى ابنته أن تُعَيِّن النساء على قتل...»!

أمَّا الثاني: فبئس الاستنباط والاستدلال بأفعال السوء على عمل شرعي!! ومن هُنَّ؟ وما هي قيمتهنَّ؟.

أمَّا أنه «في عصر التابعين» فأقول نعم، لذا فقد نهى إبراهيم - وهو التابعيُّ الجليل - عن هذا الذي فعلته أولئك النسوة!

* * *

فصل

ثم تكلم محمود سعيد في الفصل السادس (٣٤ - ٣٦) ردّاً على قول الألباني ببدعية الزيادة على ما ورد في السنة من أعداد الأذكار، وأكثر ما ورد فيها مئة مرة، فالسبحة جاءت لضبط (١) ما يزيد به بعض الناس ابتداءً زيادةً على ما وردت به السنة، وهذا العدد يُضبط بِيسر!

هذا خلاصة كلام العلامة الألباني، فاستنبط (!) منه محمود سعيد احتمال أن الشيخ الألباني يجوز استعمال السبحة إذا وُجد عدد كبير^(١) في السنة الصحيحة، فلمّا كان هذا مفقوداً في السنة كان استعمالها بدعة!

فأقول: كذا فهم سامحه الله، وهو فهم بعيدٌ عن كل من عرف من العربية علماً يُقوّم به لسانه، لكنّ محمود سعيد همّه الأول والأخير تتبّع الألباني، وكشف أغلاله!! وأتى له ذلك، والأمر كما قيل: «فاقد الشيء لا يعطيه».

فالشيخ الألباني يؤكّد - بكلامه المتقدم - عدم جواز استعمال السبحة، والردّ على من يسوّغ استعمالها بحجّة ضبط أعداد الذكر، فلمّا كانت هي مبتدعة، والذكر أكثره مئة، بطل احتجاجهم الواهي، وثبتت بدعية السبحة!

ثم تعقّب محمود سعيد قول الشيخ: «ذكر الله في عدد محصور لم يأت به الشارع الحكيم... إلخ» بقوله:

«اعلم أن الشارع قد رغب في ذكر الله تعالى ذكراً كثيراً، وقد بلغ هذا

(١) وعبارته «إذا كان هناك عدداً كبيراً يصعب... إلخ، وهذا خطأ لغوي، صوابه: «عدد كبير»، وله في تعليقاته على «الترجيح...» أخطاء عدة مثلها، أنا - بحول الله - في صديّ تجميعها ونشرها!!

مبلغ التواتر، والكثير لا حد له، وقد ورد أن عدداً كبيراً من الصحابة والتابعين اعتادوا الذكر بأعداد كبيرة تصل إلى المئة ألف، والأربعين ألف^(١) والعشرة آلاف، فهل هؤلاء مبتدعون أم نحن جاهلون بالشرع؟^(٢) ا. هـ.

فأقول: تأمل أولاً قوله - وهو صواب - : «والكثير لا حد له» ثم إني سأتلّ أحداً - فأين الدليل على أنه يجوز للمسلم أن يأتي إلى ذكر لم يقفده الشارع بعدد، فيقيد هو من عنده؟ وهل هذا إلا تشريع من عند نفسه لم يذّن به الله تبارك وتعالى.

ومن المقرّر في علم أصول الفقه أنه لا يجوز تقييد ما أطلقه الشارع، كما لا يجوز إطلاق ما قيده، ولا فرق، فالمطلق يجري على إطلاقه، والمقيد يبقى على قيده، ولهذا قال الإمام المحقق أبو إسحاق الشاطبي في كتابه العظيم «الاعتصام» (٢/ ٩٤).

«فالتقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأي في التشريع»!

وقال أيضاً (٢/ ١٤٠):

«فصل: ومن البدع الإضافية التي تقرب من الحقيقة أن يكون أصل العبادة مشروعاً، إلا أنها تحرج عن أصل شرعيتها بغير دليل توهم أنها باقية على إطلاقها تحت مقتضى الدليل، وذلك بأن يقيد إطلاقها بالرأي أو يُطلق تقييدها...»^(٣).

(١) كد وهو عطل لغوي أيضاً، صوابه «ألف».

(٢) قد الشيخ محمد سعيد السامي - كما في «منتجبات التواريخ» (٢/ ٧٨٠-٧٨١) ما نصه - «ولا يحصى أن عمل ابنٍ باعتبار كونه برّاً عاملاً لا يقيد بحدٍّ أو عددٍ، فلا لوم بهذا الاعتبار على المكثّر من ذكر الله تعالى، لكنّ السّنة أطلقت وقُيدت، فما قدرته بعددٍ سمي التقييد به بكون زيادة ولا نقصان، لأن له سرّاً علمه الشارع ولم نعلمه، والمؤمنون متعوضون غير متدعين وقد شبهه =

ثم أتى في سبيل توضيح ذلك بأمثلة كثيرة مفيدة، فليراجعها من شاء التوسع في هذا البحث الهام.

وقال أيضاً في الباب الرابع في ماخذ أهل البدع بالاستدلال (ص ٣٣٤)

«ومنها تحريف الأدلة عن مواضعها، بأن يرد الدليل على مناط، فيُصرف عن ذلك المناط إلى أمر آخر موهماً أن الماطين واحد، وبيان ذلك أن الدليل الشرعي إذا اقتضى أمراً في الجملة مما يتعلق بالعبادات - مثلاً - فأتى به المكلف في الجملة أيضاً كذكر الله، والدعاء، والنوافل المستحبات وما أشبهها مما يُعَلَّم من الشارع فيها التوسعة، كان الدليل عاصداً لعمله من جهتين:

١ - من جهة معناه.

٢ - ومن جهة عمل السلف الصالح به.

فإن أتى المكلف في ذلك الأمر بكيفية مخصوصة أو زمان مخصوص^(١)، أو مكان مخصوص، أو مقارناً لعبادة مخصوصة، والتزم ذلك بحيث صار متخيلاً أن الكيفية أو الزمان مقصود شرعاً، من غير أن يدل الدليل عليه، وكان الدليل بمعزلٍ عن ذلك المعنى المُستدل عليه.

= الفقهاء ذكر الله تعالى المقيّد بعدم إذا ريد على مقاديره - ندوم زيد على عقاقيره، أو بفتح زيد على أسنانه، وكذلك النقصان، وهو تشبيه مقبول معقول، وإن ما أطلقته يبقى عسى إطلاقه لأن عمل البر لا يُعَيّد بعده.

(١) ولهذا قال ابن عابدين في حاشيته «رد المحتار» (١/٧٧٨): «تحصيل الذكر بوقت لم يرد به الشرع غير مشروع».

قلت ولا فرق بين الوقت أو العند ونحوه، فالكلُّ تحصيل وهو المحظور من كلامهم رحمهم الله.

ونظر «بهجة النور» (٤/٣٥) لابن أبي حنيفة، ففيه كلامٌ مفيد في تأييد إنكار التحديد!

فإذا ندب الشرع - مثلاً - إلى ذكر الله ، فالترم قوم الاجتماع عليه على لسان واحد، وبصوت واحد، أو في وقت معلوم مخصوص عن سائر الأوقات ، لم يكن في ندب الشرع ما يدل على هذا التخصيص الملتزم ، بل فيه ما يدل على خلافه ، لأن التزام الأمور غير اللازمة شرعاً ، شأنها أن تُفهم التشريع^(١) ، وحسباً مع من يُقتدى به في مجامع الناس كالمسجد ، فإنها إذا ظهرت هذا الإظهار ، وَوضعت في المساجد كسائر الشعائر التي وضعها رسول الله ﷺ في المساجد ، وما أشبهها ، كالأذان . . فُهم منها بلا شك أنها سنن إذا لم تُفهم منها الفرضية ، فأجوز أن لا يتناولها الدليل المُستدل به . فصارت من هذه الجهة يدعاً مُحذنة بذلك .

« . . وجهل الناس بهذه القاعدة أوقعهم في كثير من البدع ، تمسكاً منهم بعمومات أدخلوا عليها بآرائهم قيوداً ، وهيات ما أنزل الله بها من سلطان . . »^(٢) .

إذا عرفت ما تقدم وأيقن به قلبك ، فأنا سائل محمود سعيد ومن يوافقه على قاعدته التي خالف فيها العلماء والأئمة كالشاطبي وابن عابدين وغيرهما «سؤالاً يكون الجواب عليه فصل النزاع في هذه المسألة ، فأقول . هل يجوز أن تُصلي السنن الرواتب في المسجد جماعة؟؟

فإن قلت لا يجوز!

فنقول : فلم لا يجوز وهو داخل في نصوص عامة مثل قوله ﷺ . «يد الله على الجماعة»^(٣) ؟

أو قلت : لأنه لم يفعله رسول الله ﷺ !

(١) كأن ملتزم بها ، لترم بها لا لرم الشرع له!

(٢) «ورد على التعقب البحث» (٤٧ - ٤٩) .

(٣) أخرجه

فتقول: صدقت^(١).

وإن قلت: يجوز!

فتقول: قد خالفت بذلك هدي الرسول ﷺ وصحابته، وتابعيهم، والعلماء المعتد بهم من الأصوليين وغيرهم، فإنه لم يرد عنهم فعلها أو تجويزها بهذه الكيفية.

وقد رد العز بن عبد السلام على ابن الصلاح في صلاة الرغائب بنحو ما ذكرت فقال كما في «مساجلة علمية» (ص ٩).

«مما يدل على ابتداع هذه الصلاة، أن العلماء الذين هم أعلام لدين، وأئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وغيرهم ممن دُون الكتب في الشريعة، مع شدة حرصهم على تعليم الناس الفرائض والسنن، لم ينقل عن أحد منهم أنه ذكر هذه الصلاة، ولا دَوَّنَها في كتابه، ولا تعرض لها في مجالسه».

فتذكر!

وإذا كان ذلك كذلك «فيلزمك أن لا تجيز الذكر بعدد مخصوص لم يرد، لأن رسول الله ﷺ لم يفعله، وإن دخل في النص المطلق^(٢)، ولا فرق بين الأمرين!»

أما ما أورده محمود سعيد من أن الصحابة والتابعين اعتادوا الذكر بأعداد كبيرة تصل إلى . . . إلخ.

فالجواب عليه من وجهين:

أولاً: مدى صحة السند إليهم!

(١) «لرد على التصيب الحثيث» (ص ٥٠ - ٥١).

(٢) «المرجع السابق» (ص ٥١).

ثانياً: أنّ أفعالهم ليست بحجة كما نقله محمود سعيد في «رسالته»
(ص ٢٤) مقررّاً له!، فما باله يتناقض هنا فيحتجّ بهم؟

ثم ساق حديثين فيهما تخصيص الذكر بعدد «مئة» - وهذا ممّا لا خلاف فيه - لكنه أراد الاستدلال بهما على جواز الزيادة، وهذا ما لا سبيل له إليه، إذ لا صراحة في ذلك، إنما هو احتمالٌ مرجوحٌ و«وما تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال»^(١) إلّا أنّه أورد بعدهما حديثاً في «مسند أحمد» نقله من «مجمع الزوائد» (٨٦/١٠)^(٢) نصّه: «من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، مثني مرة في يوم، لم يسبقه أحدٌ كان قبله، ولا يُدركه أحدٌ بعده إلا بأفضل من عمله».

فأقول: وهذه الرواية صحيحة، لكن رواية أخرى جاءت مُفسّرة لها قد غابت عن محمود سعيد، وهي بلفظ: «... مئة مرة إذا أصبح، ومئة مرة إذا أمسى».

أخرجها النسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم: ٥٧٥) من طريق شعبة عن الحكم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
قلت وهذا إسنادٌ حسنٌ.

فرجع القولُ إلى «مئة»^(٣) دون زيادة، فهل بقي في جُعبه محمود سعيد شيء في هذا؟!



(١) كما قال محمود سعيد في رسالته «ص ٣٣»!

(٢) وهو في «المُسند» (١٨٥/٢) و (٢١٤/٢)!

(٣) وممّا ينبغي التنبيه له أنّ العدّ نفسه بالأعداد الواردة عن النبي ﷺ عبادة، ولولاه لكان الاشتغال بالعدّ عبثاً، وهذا ما تنزهه الشريعة عنه! وعليه فلا يحوز الزيادة على العدّ إلّا من قرأني أو بيوي، وأما الزيادة دون من، فهي لا شك بدعة.

ثانياً - الآثار الواردة عن الصحابة وغيرهم

ثم خَصَّصَ محمود سعيد الفصل السابع من «رسالته» (ص ٣٧ - ٤٦) في القل عن الصحابة أنهم استعملوا التسبيح بالنوى أو الحصى!
ثم قال: «ورد ذلك بأسانيد قوية عن أبي الدرداء، وأبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي صفيّة، وغيرهم رضي الله عنهم».
فالجواب من وجهين إجمالي وتفصيلي:

الإجمالي: له وجهان أيضاً.

الأول: أنه «من المعلوم المُقرَّر في علم الأصول أن فعل الصحابة ليس بحجة مع سنة رسول الله» بل إنه «من المعلوم أيضاً أن فعل أحد من الصحابة ليس بحجة على الآخرين»! كما قاله بصّته محمود سعيد في «رسالته» (ص ٢٤)!

فلم التناقض؟

الثاني: أنه قد خالفهم - على فرض ثبوت السند إلى المحيزين - صحابة آخرون كابن مسعود وأبي أيوب، ومن التابعين إبراهيم النخعي كما تقدّم إثباته!

التفصيلي: أن الأسانيد إليهم لا تثبت كما ستراه مفصلاً إن شاء الله أولاً: نقل أثرًا عن أبي الدرداء، وأتبعه بقوله: «هذا سند صحيح إن شاء الله تعالى»!!!

ثم طوّل في الكلام على رجال سنده وإثبات ثقتهم، وهذا ما لا نأزعه

فيه ، لكنّه تغافل - سامحه الله - عن أمر مهم جداً ، وهو سماع القاسم من أبي الدرداء ، وإن كان قد أُلْمِحَ إليه سريعاً ، لكنّها المأخوذة ضعيفة لا تُثبِتُ سماعه !

فقد روى ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ١٧٥) عن علي بن المديني قوله : لم يلق القاسم بن عبد الرحمن من أصحاب النبي ﷺ غير جابر بن سمرة !

ثم روى عن أبي حفص الفلاس نحوه !

ونقل عن أبي زرعة عدم سماعه من أبي عبيدة بن الجراح !

وعن أبيه عدم سماعه من سعد !

ونقل الحافظ في «التهذيب» عن أحمد عدم سماعه من سلمان الفارسي !

وينحوما ذكرتُ قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٣١٠) فانظروا !

أما ما جزم به محمود سعيد من أنّه «روى عن عليّ وابن مسعود» فهو مردودٌ على ضوء مقالات العلماء السابقة ، وجَزَمَ بعدم السماع منهما أبو حاتم كما في «التهذيب» !

ولكنّها الغفلة أو التغافل^(١) .

وعلى ذلك فالأثرُ الأوّلُ ممّا زعم محمود سعيد أنه قويٌّ ليس كذلك كما حَقَّقَهُ والله الحمد والمِنَّة .

(١) أما ما دُكر أنّ القاسم هذا روى عن أربعين سديّاً فهو ممّا لا يجرم به لوجهين :

١ - مخالفته لمقالات أهل العلم المتقدم .

٢ - ردّ ابن حيّان له ، وإقرار الذمّي على ذلك في «الميران» (٣/ ٣٧٣) !

فهو سندٌ ضعيفٌ إن شاء الله تعالى^(١)

ثانياً نقل أثرأ عن أبي هريرة من «سنن أبي داود» في تسبيحه بالنوى،
وسنده كالتالي: «حدثنا مُسَدَّد، ثنا بشر، ثنا الجريري، (ح) (٢)، وحدثنا
مؤمل، حدثنا إسماعيل (ح) وثنا موسى، ثنا حماد كلهم عن الجريري، عن
أبي نضرة، حدثني شيخ من طُعوذة، قال . . .»

ثم ذكره، وعلق محمود سعيد بقوله: «وسكت عنه أبو داود فهو صالح
عنده»!

ثم ذكر أنه قد أخرج بعضه النسائي والترمذي وأحمد.

ونقل عن الترمذي قوله: «هذا حديث حسن، إلا أن الطُفاوي لا يعرفه
إلا في هذا الحديث، ولا يعرف اسمه»، ثم قال: «وإنما حسنه الترمذي لأن
الطُفاوي تابعي لم يأت بمتن منكر، والراوي عنه ثقة، وقد احتج السائي
بالطُفاوي مع تعنته المشهور في الرجال . . .»! ثم قال: «واقفي السد رجاله
ثقات»!

فأقول: الجواب على هذا من وجوه.

أولاً: قال المنذري في «مختصره»^(٣) «قال أبو الفصل محمد بن
طاهر والطُفاوي مجهول، وذكر أبو موسى الأصبهاني أنه مرسل، وفيما قاله
نظر، وإنما هي رواية مجهول، وقد سمى الحاكم أبو عبدالله وغيره رواية
المجهول منقطعة، فيحتمل أن يكون أبو موسى سلك طريقهم، وخالفهم
غيره في ذلك».

(١) يُدَّان محمود سعيد قد عرَّ بصح كلمات للأئمة في كلامهم حول مسكين وثامت في سند أثر
أبي اللرداء! فراجع «التهذيب» (١٠/ ١٢٠) و (١٠/ ١٠)!!

(٢) إشارة التحويل في لسند.

(٣) (٣/ ٩٠) بعد أن نقل قول الترمذي المذكور.

لذا قال الحافظ في «التقريب»: لا يُعرف.

ونقله عنهما العظيم آبادي وأقرهما في «عون المعبود» (٢٢٤/٦)!

فجهالة الطفاوي تمنع من الحكم على الأثر بالصحة!

ثانياً: أما سكوت أبي داود، فقد بين العلماء أمره قديماً وحديثاً، مثل الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/٤٣٦ - ٤٤٥)، ولولا حشية الإطالة لنقلته بتمامه لحُسْنِهِ، وإِنَّمَا نُقِلَ منه ما يلي تبيناً للحقيقة قال رحمه الله بعد كلام.

«... ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يُخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت، مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يُقلّده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقته أن ينظر: هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به؟ أو هو غريب فيتوقف عليه؟»

ثم قال بعدها: «فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لِمَا وَصَفْنَا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويُقدّمها على القياس إن ثبت ذلك عنه. والمُعْتَمِد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك، فكيف يُقلّده فيه؟»

وهذا جميعه إن حَمَلْنَا قوله. «وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالح» على أن مراده أنه صالح للحجة، وهو الظاهر.

وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك - وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتاعة، فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف.

قلتُ: فظهر لك فسادُ اعتماد محمود سعيد سكوت أبي داود، وبطلانُ تقليده له!!

ثالثاً: أن النسائي والترمذي لم يُخرجا شيئاً فيه ذكر التسبيح بالحصي،
بما أخرجنا منه قصّة الطّيب وهي مرفوعة^(١)!

فهذا إيهامٌ منه على أن الترمذي والنسائي أخرجوا الخبر تمامه، خاصة
أنه لم يَسُقْ في «رسالته» إلّا ذكر التسبيح بالحصي، فتنبّه!

رابعاً: كلامه في تعريف تحسين الترمذي غلطٌ واضحٌ، مخالفٌ لما
عرّف به الترمذي نفسه الحسن عنده، فقال في كتاب «العلل» (١/ ٣٤٠)^(٢):

«وما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديث حسن»، فإنما أردنا به حُسْنَ
إسناده عندما: كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا
يكون الحديث شاذّاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث
حسن».

ومعنى هذا أنه «الحديث الضعيف الذي انجبر بوروده من طريق
أخرى فارتقى إلى الحسن»^(٣)، أي إن الترمذي يريد بـ «الحسن» الحَسَنَ
لغيره، فتذكّر هذا جيّداً، فهو مخالفٌ لما ادّعاء محمود سعيد هذاه الله!

خامساً: تمسّكُ باحتجاج النسائي بالطفوي مع نعمته المشهور دليلٌ على
حُسينه، كذا زعم غفر الله له! مع أنّ هذا لا يُعارض روايته عن صُعبٍ أو
مجهولين كما يراه الناظر في كتب الجرح والتعديل، وانظر ما قاله الذهبي في

(١) كما سه السدي في «مختصره» (٣/ ٩٠) والميزي في «تحفة الأشراف» (١١/ ١٠٠) فتأمل!

(٢) شرح ابن رجب.

(٣) تعليق نور الدين عتر على «شرح العلل» (١/ ٣٩٠)، وانظر «الإمام الترمذي والموارنة»
(ص ١٧٠) له و«النكت» (١/ ٣٨٨).

«الميزان» (١/ ٤٣٧) في ترجمة الحارث الأعور^(١). «والنسائي مع تَعَنُّته في الرجال، فقد احتجَّ به وقوى أمره، والجمهور على توهمين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب»!

إذا عرفت ذلك فلا يُحكم بتحسين حديث المجهول، أو توثيق روايته لمجرد رواية النسائي لحديثه في «سننه»^(٢).

* * *

(١) والحق أنه صعب على خلاف القُماريين وأشباعهم، ولعل محمود سعيد منهم فهم شيوخه! وقد رأيتُ جرءين صغيرين في الانتصار لتوثيق الحارث بقم أحدهم!! حشاهما مَبًا وشَمًا وتُعدُّ عن حادثة العلماء، وجمع فيهما العتَّ والسُّمين، وقد ساءت بتعقُّب الجريين مكناب بي نفضتُهما فيه نفضاً سَمِيئَةً «الباعث على تضعيف الحارث والردَّ على البحث الباكت» يَسِّر الله إتمامه.

(٢) وبدلث يظن من محمود سعيد عقبه «وهذا مذهب كثير من المحدثين».

فصل

ثم ذكر محمود سعيد شاهدين لتسبيح أبي هريرة :

الأول : من طريق عكرمة عن أبي هريرة ، وليس فيه إلا أنَّ فيه الاستغفار (١٢٠٠٠) مرة^(١) ! وقال . «وسنده صحيح» .

والثاني : من طريق عبد الواحد بن موسى عن نعيم^(٢) بن المحرّر بن أبي هريرة عن جدّه أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة لا ينأى حتى يسبح به ! ثم قال : «سنده حسن إلى نعيم الذي لم أجد له ترجمة . . !»

فأقول :

أولاً : نوافق على صحّة إسناد طريق عكرمة - مع أنها لا تؤيّد ما أورده بشأنه - إذا كان سمعه عكرمة من أبي هريرة ، فإنّ الظاهر من لفظه أنه منقطع ، ويؤيّد شيثان :

الأول : أنهم ذكروا أنه لم يسمع من سعد المتوفى سنة (٥٥) ولا من عائشة المتوفاة سنة (٥٧) كما في «المراسيل» (ص ١٥٨) لأبي حاتم^(٣) !

وأبو هريرة توفي سنة (٥٧) أو بعدها ، فهل سمع عكرمة منه؟

(١) فاستلزم محمود سعيد من ذلك أنه أحصاهم سوى أو حصى . فإنّ للارم لا لروم له كما لا يخفى ! فلا قاعدة إذاً كما ذكر محمود سعيد !

(٢) وفي تذكرة الحفاظ . أبو نعيم !

(٣) وانظر «جامع التحصيل» (ص ٢٩٢) للعلاني .

الثاني : ولعلّه - لِمَا سبق - قال الحافظ في «الإصابة» وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن عكرمة أنّ أبا هريرة . . .

فلو كان ثابتاً عنده سماعٌ عكرمة عن أبي هريرة لقال : « . . . بسند صحيح عن أبي هريرة . . . » كما هو ظاهر ، وهذا معروف من عادته رحمه الله .

ثانياً : أثر أبي هريرة الثاني ، فيه نعيم بن المحرّر ، ولم أقف له على ترجمة فيما بين يديّ حتى ولا في «تبصير المتنبّه» أو «الإكمال» وغيرهما ، فلا يُحكم على حديثه بالقبول إلا بعد ثبوت ثقته ، وهذا غير ممكن الآن ! إذا علمت ذلك فلا يُقال : إن هذه شواهد لأثر أبي هريرة في التسبيح بالنوى ، ففيها محاهيل وانقطاع ! فلا تتقوى^(١) .

* * *

ثم ذكر محمود سعيد - إقحاماً - في هامش (ص ٤١) أنّ الألباني تناقض في المحرّر ابن أبي هريرة فوثقه في «الإرواء» (٣٠١ / ٤) وضعّفه في «الصحيح» (١٥٦ / ٤) .

أقول : وليس في ذلك تناقض ، فقد نشط الشيخ في «الإرواء» لمراجعة مصادر ترجمة المحرّر فوجد أنه «روى عنه الشعبي وأهل الكوفة وغيرهم من الكبار كالزهرى وعطاء وعكرمة»^(٢) وعلى ذلك حكم بثقته !

وأما ما أورده في «الصحيح» فهو متابعة لحكم الحافظ عليه في «التقريب» أنه مقبول (يعني إذا توبع وإلاّ فلين الحديث) فنقله عنه دون مراجعة للمراجع اعتماداً على حكم الحافظ رحمه الله !

(١) وقد ذكر مثل ذلك محمود سعيد في (ص ٢٧) من «رسالته» فتأمل !

(٢) كتب قال في «المصدر نفسه» وقد كلّه ممّا طواه محمود سعيد ملتبساً على القراء .

وقارن ما ههنا من كلام الإمام الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١ / ٢٠٥) .

فهل هذا يُسمَّى تناقضاً؟

* * *

ثالثاً: نقل أثرأ عن سعد بن أبي وقاص، وقد تقدم نقسده (ص ٢٥) من هذا الكتاب^(١).

* * *

رابعاً: ثم أورد أثرأ من «الرهد»^(٢) لأحمد عن أبي صفيّة أنه كان يُسّح بالحصي، ثم قال: «هذا سند صحيح رواه ثقات محتج بهم»!

ثم دافع عن جهالة أم يونس بن عبيد بأنه روى عنها ابنها وكذا المعلى بن الأعلم، فهي على ذلك مستورة، «وحديث المستور من الرواة الذين تقادم العهد بهم مقبول» كذا قال^(٣)!

فالجواب أن الناظر في كتب أهل الحديث جرحاً وتعديلاً يرى خلاف هذا الذي أشار إليه محمود سعيد، فنراهم يُعلّون أحاديث كثيرة بجهالة راويها، وقد يكون تابعياً^(٤)، وروى عنه اثنان - كأُمّ يونس -، وهذا ما قرّره الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (ص ١٠٠) حيث قال: «وقد قُبِلَ رواية

(١) لكن محمود سعيد أراد الترمذي مرة أخرى فنقل عن الذهبي قوله: «لا أعلم من النساء من اتهمت ولا تركت» مؤيداً به قبول رواية المرأة المجهولة في سند هذا الأثر كما تقدم! فأقول: لا، وهل لرح فقط في التهمة أو الترك؟ هذا ما لا يقوله طالب أو طويلى؟ ولقد طوى محمود سعيد عن الذهبي قوله قبل الكلمة التي نقلها: «فصل في النسوة المجهولات، وما علمت... إلخ! وانظر ترجمته لعتيبة بنت عبد الملك وكريمة بنت سيرين ومُسّة الأردنة، وأم الأسود مولاة أبي زرعة ففيها ما يرّد ذلك الإطلاق ويُبطل استدلال محمود سعيد به!!!» (٢) ورواه أحمد في «لعل» (رقم ١٧٦١) أيضاً بنفس السند والمتن، لكن تصحّف فيه على الناشر إلى «... يسح بالحصي» كذا مصوطة!

(٣) وذكر أن العمل على هذا في كثير من كتب الحديث كما قرّره ابن الصلاح.

وقد تعقّب ابن الصلاح فيما ذكره البخاري في «فتح المعيت» (١/ ٢٩٩) فانظره!

(٤) انظر رسالتي «الأساس في تخريج حديث معاذ في الرأي والقياس» (ص ٦٧ - ٦٨).

المستور جماعةً بغير قبيل، وردّها الجمهور، والتحقيق أنّ رواية المستور ونحوه ممّا فيه الاحتمال لا يُطْلَقُ القول بردّها ولا بقبولها، بل يُقال: هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله، وصحّحه تلميذه الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٠٠).

فما هي حال أمّ يونس؟

أمّا احتجاجه بأن المصنّفين في الصحابة ذكروا أبا صفية معتمدين على هذا الأثر! فأقول: «نعم»، ولكنّ ما هي حُجَّتُهُمْ في تصحيحه؟؟ فهذا هو أصولهم التي قرروها - رحمهم الله - كابن حجر والذهبي وابن الأثير^(١) تُنادي عليهم بالمخالفة! فكان ماذا؟

فتحن إذاً نسير على الأصل فإنّ خالف الأصل أحدٌ ممّن قرره لا يجعلنا هذا نحيده عنه، بل نسير معه ولا نخالفه! وهذا ظاهرٌ بحمد الله^(٢)!

ثمّ خطأ محمود سعيد قول الشيخ ناصر حفظه الله عن أمّ يونس: إنه «لا ذكر لها في شيء من كتب التراجم»، زاعماً أنّها مترجمة في «التاريخ الكبير» و«المنفردات»^(٣) و«الجرح والتعديل»!

فأقول: هذا تليسٌ منه عُفر له! إذ هي لم تُترجم في هذه الكتب إنّما ورد اسمها عَرَضاً في ترجمة بعض الرواة، فهل يُقال فيمن كان وارداً اسمه على هذه الصفة: «له ذكر في كتب التراجم»؟

ثمّ: لو فرضنا ورودها في هذه الكتب!! ماذا يُفيدها هذا وليس فيها توثيق!!

(١) في مقدمة «جامع الأصول» (١/ ٧٥)!

(٢) ولعلّه لحدث لم يورده المحقّق س القيم في مواله ڤ من «زاد المعاد» (١/ ١١٤-١١٦).

(٣) ولم أفت على «المنفردات» لأراجعه!

ثم وصفت عليه، فهو كالكتب الأخرى!!

ولكنها اللّجاجة^(١)!!

ثم ذكر (ص ٤٦) أنّ من عادة السلف الإكثار من التسييح ، فنقل عن «المنحة» للسيوطي أنّ أبا الدرداء كان يسبح في اليوم مئة ألف تسييحة. وأن خالد بن معدان كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسييحة!

والسيوطي نقل الخبرين عن «الكمال» للحافظ عبد الغني!

قلت. ولم أقف عليه لأنظر في سنديهما!

ثم وقفت بحمد الله - على طرف من سند حبر أبي الدرداء ومثته كاملاً عند الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٤٨) ، فقال الذهبي:

«عمرو بن واقد، عن ابن حلبس، قيل لأبي الدرداء - وكان لا يفتر من الذكر - : كم تُسَبِّح في كل يوم؟ قال: مئة ألف، إلّا أن تُخطيء الأصابع»!

أقول: إذا نظرت - أولاً - إلى مثته ترى نقضاً لِمَا استلزمه محمود سعيد تبعاً للسيوطي - أنّه لا يمكن صبط ذلك العدد إلّا بالسبحة أو الحصى؟ فهذا لازم، ولا لزوم له، كما سبق تقريره!

(١) لكنّ محمود سعد لم يُرد أن يترك الأمر بدون تمويه، فعلى ص (٤٥) بقوله. «وَأُزِيدُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَلْبَابِيَّ عِنْدَمَا يَرِيدُ أَنْ يَحْتِجَ بِأَقْلٍ مِنْ أُمِّ يُونُسَ بِعَمَلٍ، بَلْ وَيَصْرَحَ بِقِيُولِ رِوَايَةِ الْمُسْتَوْرِينَ مِنْ التَّابِعِينَ فَيَقُولُ عَنْ رِوَايَتَانِي مَا نَصَهُ «وَحَمَلَةُ الْعُقُولِ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَوْرٍ إِذَا جَاءَهُ، وَالنَّفْسُ تَطْمَشُ لِلْإِحْتِجَاحِ بِحَدِّثِ أَمْثَالِهِ مِنْ مُسْنَوِي التَّابِعِينَ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ» هـ. «تخريج السنة» لابن أبي عاصم [٢١٤/١]». كذا قال عبد الله عه! وهو كلام مقوّض من وجهين.

الأول أنّ الراوي المذكور ليس بأقلّ من أم يونس كما سيأتي في الوجه الآخر. الثاني أنّ محمود سعيد طوى بيان أنّ الراوي المذكور روى عه أربعة وثلاثين حان! وهذا يما وضّحه الشيخ وحده محمود سعد! فهل أم يونس مثله؟ لا.. وألف لا!!

أما الأمر الثاني - وهو الأهم - أن عمرو بن واقد اتهمه غير واحد بالكذب! فتأمل^(١).



ووقفتُ بعدها - والله الحمد - على إسناد خبر ابن معدان ومثنته:

قال أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢١٠): «حدثنا عبدالله بن محمد، ثنا إبراهيم بن جعفر، ثنا سلمة، قال: كان خالد بن معدان يُسَبِّح في اليوم أربعين ألف تسيحة، سوى ما يقرأ من القرآن، فلَمَّا مات ووضِع على سريره ليغسل، جعل بأصبعه^(٢) كذا يُحرِّكها - يعني بالتسيح».

وأورده الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٤٠) وقال «هذا إسناد منقطع»^(٣).



ثم أورد عن «الترمذي في الدعاء» (١٢/٢٩٨ عارضة) عن مسلم^(٤) بن عمرو قال: كان عمير بن هانيء يصلي كل يوم ألف ركعة، ويُسَبِّح مئة ألف تسيحة» كذا قال.

قلتُ: وفي إسناده مسلمة بن عمرو، قال أبو حاتم في «الجرح

(١) وابن حلس اسمه يريد ترجمه، ابن أبي حاتم (٩/٢٨٨) والخفاري (٨/٣٥٥) وابن حبان (٧/٦٢٧) وليس فيه توثيق معتد به، إلا أنهم لم يذكروا له رواية عن أبي الدرداء، إنما عن أم الدرداء، فينظر!

(٢) تأمل أنه - لو صح - لم يكن يحصى أو نوى أو سبحة، إنما بأصبعه!

(٣) وقال المعلق على «السير» «وابن عسكر (٥/٢٦٠) بطريق آخر»

قلتُ قال لعلامة عبد القادر بدوان في «تهذيب بن عساكر» (٥/٩١) بعد أن ساق نص الخبر:

«كذا رواه نحافظ عن رجل عن ولده، هي الإسناد مجهول»! فتأمل.

(٤) كذا عنده، وهو تحريف صوابه «مسمة»!

والتعديل» (٨/ ٢٦٩): «مجهول»^١.

وكذا الحافظ في «التقريب» (٦٦٦٣)! فتنبه!

أقول: «فإذا أمعنت فيما ذكرتُ في هذا الفصل، علمتَ قيمة قول»^(١)
محمود سعيد في استدلالاته المذكورة وفساد ذكره لها سنداً وامتناً «فافهم
وتدبر والله المستعان»^(٢).

* * *

(١) اقتباس من «رسائله» (ص ٤٦)'.
(٢)

فصل

ثم خصّص محمود سعيد الفصل الثامن ، (ص ٤٧ - ٤٨) لنقل مقالات بعض أهل العلم في تجويز السبحة ، مُصدِّراً كلامه بقوله : «وقد استعمل السبحة الجماهير من السلف والخلف»!

ثم نقل عن السيوطي قوله : «ولم يُنقل عن أحدٍ من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عدّ الذكر بالسُّبحة، بل كان أكثرهم يعتون بها، ولا يرون ذلك مكروهاً».

ثم أتبع ذلك بأربعة نقول عن ابن تيمية وابن القيم والشوكاني والمباركفوري^(١)!!

فأقول وبالله التوفيق :

أولاً : مُجرّد استعمال السلف (١) والخلف - إن صحَّ عنهم - للسبحة ليس دليلاً البتة على مشروعيتها، بل شرعية الشيء لا تكون إلّا من النصّ القرآني أو النصّ النبويّ - كما تقدّم تقريره في «القواعد» أول الكتاب - وهما مفقودان هنا!

ثانياً : أنّه قد ثبت عن بعض السلف إنكارها^(٢)!

(١) لاحظ أنّه اختارهم (١) من أئمة السنة ودعاتها! لا شيء إلّا نلتس على بعض ساس وتعرّز بهم! وهذا لا قيمة له في ميزان البحث والتحقيق ، إنّما لقيمة الكري للذيل فقط، وهؤلاء فائمه كنار لكرم غير معصومين!!

(٢) قال العلامة الألباني في «الرد على التعف بحث» (ص ٥٤) «ثم هبّ أسي لا أعلم حدا من اسلف عدى السبعة، فما فيه ذلك إذا كنت أنا بم =

ثالثاً: قول السيوطي: «لم يُنقل عن . . . إلخ» باطل بما تقدم
تقريره وإثباته!

رابعاً: قوله رحمه الله: «بل كن أكثرهم يعدّون . . .» باطل أيضاً كما
شرحته وافية بحمد الله.

فَبَقِيَ مَا دَا!!

« أَعَادِيهَا لِمَحَالَّتِهَا لِّلسِّنَةِ ، وَحَيْرُ الْهَيْدَى هَدَى مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَهِيَ مَحْدُنَةٌ اِتِّفَاقًا ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ عَدُّ
أَهْلِ لَعْنٍ وَالْعَقْلُ فِي إِنْكَارِ مَعْرَدَاتِ الْبِدْعِ أَوْ يَكُونُ عَدْنَا مَقْلُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ
سَلَفِ إِنْكَارِهَا بِدْعَةً بِدْعَةً؟ هَذَا يَمَّا لَا يَقُولُهُ مَنْ شَمَّ رَائِحَةَ لَعْنِهِ » .

فصل

خصَّصَ محمود سعيد الفصل التاسع من رسالته (ص ٤٩ - ٥٠) - وهو آخر سهامه في جعبته الخاوية - لبيان خطأ الألباني من جهة النظر، فذكر أموراً:

الأول: أن للوسائل حكم المقاصد^(١)، فالسبحة آلة لعد الذكر، وهو مشروع، فثبت جوازها.

فأقول: لا نُسَلِّم - أولاً - بصحة هذه القاعدة، ونردُّها بما قاله العلماء والأئمة، قال الحافظ ابن قيم الجوزية في «مدارج السالكين» (١/ ١١٦) ردّاً لهذه القاعدة:

«لا يلزم ذلك»^(٢)، فقد يكون الشيء مباحاً، بل واجباً، ووسيلته مكروهة، كالوفاء بالطاعة المنذورة، هو واجبٌ، مع أنَّ وسيلته - وهو النذر - مكروهٌ منهياً عنه، وكذلك الحلف المكروه مرجوحٌ، مع وجوب الوفاء به أو الكفارة، وكذلك سؤال الخلق عند الحاجة مكروهٌ، ويُباح له الانتفاع بما أخرجته له المسألة.

وهذا كثيرٌ جداً.

فقد تكون الوسيلة متضمنةً مفسدةً تكره أو تحرم لأجلها، وما جعلت وسيلةً إليه ليس بحرام ولا مكروه»^(٣).

(١) ناقلاً لها عن القرافي.

(٢) أي أن يكون حكم الوسيلة حكم المقصد.

(٣) ثم رأيتُ له تمصيلاً عظيماً في هذه المسألة أودعه «أعلام الموقعين» (١/ ١٣٦) في بعده، فراجع.

أقول: وهذا عينُ المراد في هذه المسألة.

ثانياً: أنه - لو صحَّت هذه القاعدة - فهي غير واقعة على ما استدل بها عليه، فالوسيلة في المسألة المُستدلُّ عليها لها ارتباط وثيق بالمقصد، ألَمْ تر إلى قوله ﷺ عن الأنامل التي يُعقد عليها التسييح: «... فإيهن مسؤولات مُستطقات...» - وميأتي تخريجه - يدلُّ على تلك الصلة الدقيقة في هذه المسألة!

فاستطاق الأصابع التي يُعقدُ عليها التسييح أمرٌ غيبيٌ منصوصٌ عليه، فهل يمكن لأحد أن يُلحق السُّبحة أو المحصى أو النوى بهذا الاستطاق لِثُسَالٍ وتُسْتَطَقَ يوم القيامة^(١).

هذا ما لا سبيلَ إليه إلا بدليل، وهيئات!

ثالثاً: أن الذي شرع المقاصد، شرع وسائلها، وهذا من تمام النعمة بإكمال الرسالة، فمن أراد مقصداً لا بُدَّ له من دليلٍ على وسيلة فعله^(٢)!

الثاني: ثم ذكر محمود سعيد أن بعض الناس اعتاد أن يُسبح بأعداد كبيرة فإذا تكلم معه أحد قطع عليه تسييحه، وأنساه العدد الذي وصل عنده! فالمشقة تحلب التيسير!!!

أقول: هذا مبنيٌّ على ذاك الأصل الفاسد، الذي هو جواز تقييد ما أطلقته الشريعة، وقد تقدّم إبطاله، فمن أراد أن يذكر الله فليذكره ذكراً كثيراً «والكثير لا حدَّ له» كما قال محمود سعيد في «رسائله» (ص ٣٥) فمن الذي يُحدِّد هذا الكثير:

(١) اطرم، شرحه بن علاء في، الفوحات لرسالة، (١/ ٢٥٢).

(٢) وقار الشيخ محمود شلوب في رسالته «البدعة: اسباب ومصارها» (ص ٣٨ - بتحقيقي) «... فإنَّ لتقرب إلى الله لا يُقال إليَّ بفعل ما شرع الله، وعلى الوجه الذي شرعه، «ما ما لم بشرعه من وسائل تقرب إليه، فإنه لا يُثيب عليه».

أوهام العقول!! أم هُديُّ الرُّسول؟!

الثالث: قال «أشار الألباني إلى أنَّ التسبيح بالسبحة مخالف لهديه ﷺ، وغاب عنه أنَّ هديه ﷺ أفعاله وأقواله وتقريراته».

فأقول: لقد بيى محمود سعيد قوله هذا على ما أصله من تصحيح حديثي سعد وصفية، وقد تقدّم تفصيلُ بيانِ ضعفهما! وإنني أقول زيادةً وتوضيحاً:

إنَّ التسبيح بالحصي أو النوى أو السبحة مخالفٌ لأنواع الهدى كافة التي أشار إليها محمود سعيد

أولاً: أفعاله ﷺ:

فقد قال عبدالله بن عمرو: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يعقدُ التسبيح بيمينه».

قلتُ: رواه أبو داود (٥٠٦٥) والترمذي (٣٤٨٢) والبحاري في «الأدب» (١٢١٦) وابن حبان (٢٣٤٣ - موارد) وأحمد (١٦٠ / ٢)، ١٦١، ٢٠٤) وابن ماجه (٩٢٦) والبيهقي (١٢٦٨) والحاكم (٥٤٧ / ١) والبيهقي (٢٥٣ / ٢) والنسائي في «سننه الصغرى» (١٩٨ / ١) و«عمل اليوم والليلة» (٨١٩) وابن حجر في «الأمالي» (٨٦ / ١) من طرق عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو.

قلتُ. وسندهُ صحيحٌ.

ثانياً: أقواله ﷺ:

وهي هنا أمر^(١) - أي من أقوى أنواع الأقوال كما هو ظاهر - فقد أمر ﷺ

(١) قلتُ: أمّا قول محمود سعد بعدها أنه «أمر (إرشاد لا يمع) استعمال غير الأماثل». فهو =

النسوة بعقد التسبيح بأناملهن، فقال: «عليكن بالتهليل والتسبيح والتقديس . ولا تَغْفَلْنَ فتسعين الرحمة، واعقِدْنَ^(١) بالأنامل، فإنهن مسؤولات مستنطقات»، وفي لفظ: «أن النبي ﷺ أمرهن أن يعقدن الأنامل، فإنهن مسؤولات مستنطقات».

قلتُ: رواه ابن أبي شيبة (٢٨٩/١٠) وأبو داود (١٥٠١) والحاكم (٥٤٧/١) وأحمد (٣٧٠/٦ - ٣٧١) وابن سعد (٣١٠/٨) والترمذي (٣٦٥٣) وابن حبان (٨٣٠) والطبراني في «الكبير» (٢٥/ رقم: ١٨٠، ١٨١) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٩٦/٦)، وابن حجر في «الإمامية» (٨٤/١).

قلت وهو حديث حسن.

ثالثاً: تقريراته ﷺ:

وقد تقدّم ذكر حديث جويرية وتخرجه لما مرّ بها رسول الله ﷺ وهي تذكّر الله ثم رجع عندما انتصف النهار وهي كذلك، فأقرّها، ثم أرشدّها إلى كلماتٍ تقولّها وهي: «سبحان الله عدد خلقه... إلخ.

فهي لما كانت تذكّر الله إنّما كان ذلك - فيما يظهر - ولا بدّ موافقةً لأمره ﷺ وفعله - بعقدها على أناملها، أو على الأقل - وهو يقيّن - بلسانها دون آلة

= حجاجه إلى دليل، وهيها، خاصة عندما تقدّم ذكره وتوكيده من إنكار ابن مسعود وأبي أيوب على من يُسبحون بالحصى، وكذا إبراهيم الحصى، فالأمر بـ «على الأصل» موضوع له، لا يجوز صوره دون دليل!

(١) قال العلامة الأسي في «الرد على التعصب بحديث» (ص ١٣)

«فهذا أمر بالعدل بالأنامل، معتلّ بأنهن مسؤولات مستنطقات، فكيف يُحجر الشيخ [ومن تبعه] لنفسه ونسأس مخالفة هذا الأمر الصريح المعلن بهد العلة التي تفصي بأن لا يقوم مقام العقد شيء كالشيخ بالنسبة «والحصى لا تعاض العنة معها».

كالسبحة أو الحصى أو النوى ونحوه .

فهذا أمرٌ وفعلٌ وتقريرٌ منه ﷺ : كلُّ ذلك بدلٌ على عقد التسبيح
بالأنامل ونفي ما سواه ، فاعلم هذا ولا تكن من الغافلين .
وأخيراً :

هذا آخر ما أردتُ بيّانه من دلائل علمية ، وبراهين شرعية ، ردّاً على
صاحب «وصول التهاني» ، وقد أتيتُ - بحمد الله - على شبهاته كُلِّها ، ولم
أترك شاردةً أو واردةً مما ذكره نصّاً أو تعليقاً إلاّ وتعمّفته فيه ، ونقضتُ
استدلالاته به ، مستضيئاً في هذا كُلِّه ، بمقالات الأئمة والعلماء ، من
أصوليين ومُحدِّثين ، سائلاً الله سبحانه أن يُوفّقنا لما فيه رضاه ، وأن يهدي إلى
السنة من ضلّ عنها ، وأن يُرجع عن البدعة مَنْ دُلّ عليها ، إنّه سميع مجيب .

لمحة تاريخية

رأيتُ أن ألحق هذه اللوحة برسالتي هذه حتى تكتمل معالمُها، وتُضخَّ أحكامُها، فأقول:

نقل الشيخ محمد أديب تقي الدين الحِصْنِي في «منتخبات التواريخ لدمشق» (٧٧٩ / ٢) عن الشيخ العلامة محمد سعيد البَاسِي^(١) قوله: «فقد دلتُ هذه النصوص على أن إطلاق السبحة على الآلة المظومة من الخرز غير معهود في لسان العرب، لكونها غير معروفة في عهدهم، وإن تعارفَ المسلمون منذ القديم والحديث التسييحَ بها، وسماها المُحدِّثون مسبحةً، كما أنه لم يؤثر عنه ﷺ أو عن الخلفاء الراشدين التسييحُ بها».

وقال السيد رشيد رضا في «فتاويه» (٤٣٥ / ٣) بعد ذكره كلام أهل اللغة: «ويدخل في هذا النفي أنها لم ترد في كلام أحدٍ ممن يُحتجُّ بعربيته بعد الإسلام».

وجاء في «الموسوعة العربية الميسرة» (٩٥٨ / ١)، لمحمد شفيق غربال ما نصّه: «سُبْحَة، مَسْبَحَة: أداة معروفة منذ عصور ما قبل التاريخ، استُعملت زينةً وتعويذةً، وتيميةً، وفي الآثار الفينيقية ما يشير إلى أنها استُعملت في المقايضة، صنعت المسابح من مواد مختلفة كالقواقع، والطين، والذور، والمعادن، والعاج، والزجاج، والأحجار الثمينة، وتخصّصت بلدان معينة في صنعها، فعُرفت الهندية بمسابح الزجاج الملون، وأوروبا الوسطى بمسابح الكهرمان الأسود، ومصر بمسابح الخزف، والصين بمسابح العاج المنقوش، واعتُقد أن العنبر والمرجان والحمشيت، واليشب

(١) بعد نقله ما ذكرته في المقدمة من حُلُوث اسم «السبحة» عند اللعويس.

أكثر المواد جُلًا للسلامة لحاملها. ازدهرت صناعة المسابيح في أوروبا على اعتبار أنها وسيلة رابحة في التبادل مع الشعوب البدائية. تستخدم السبحة الآن كل طبقات المسلمين، عدا الوثابيين (!!!) الذين يعتبرونها بدعة. أكثر الأنواع شيوعاً المسبحة المؤلفة من (٩٩) حبة، بيد أن المسبحة أداة مستحدثة، لا أصل لها في الإسلام، بل عرفها المسلمون عن طريق المتصوفة.

«ويقول الباحثة جولد زيهير المستشرق الألماني - كما في «مجلة الهلال» الغراء -: إن السبحة لم تنتشر في الجزيرة إلا في القرن الثالث للهجرة، ولعلها جاءت إليها عن طريق مصر»^(١).

وجاء في «دائرة المعارف الإسلامية» (٢٣٣/١١): «... وثمة شواهد على أنها استعملت أول ما استعملت في أوساط الصوفية، وبين الطبقات الدنيا للمجتمع، وقد ارتفعت أصوات باستنكارها في تاريخ متأخر يرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادي، ومن ثم كتب السيوطي رسالة في بيان فضائلها...».

ثم قالوا: «وقد ذكرت المسابيح - جمع مسبحة - في عهد متقدم يرجع إلى سنة ٨٠٠ م، ويذهب حولد زيهير إلى أن من الثابت أن السبحة انتقلت من الهند إلى غرب آسيا».

وقال العلّاء المسلمون المعلقون على «دائرة المعارف»: «هذه الأداة المستحدثة التي يُعدُّ عليها عند الذكر والدعاء - مثلاً - لا أصل لها في الإسلام، بل دخلت على المسلمين - كما قال كاتب المقال بحق - من الصوفية والطبقات الدنيا الجاهلة، وأما عدّ الدعوات أو الأذكار على الأصابع أو نحوها، فهو عمل طبيعي، إذ يريد الداعي أو الذاكر أن يقرأ عدداً معيناً ممّا هو بصدد، وإلا فماذا يفعل؟»

(١) «متنحات لوريج» (٢/ ٧٨٥)

وقال السيد رشيد رضا: «كما نرى هذه السُّبح في أيدي القسيسين من النصارى والرهبان والراهبات، ونسمع أنها مأخوذة عن البراهمة، ولما زرتُ الهند في هذه السنة (١٩١٢)، رأيتُ فيها بعض الصوفية من البراهمة والمسلمين، ورأيتهم يحملون السُّبح ويعلّقونها في رقابهم، والظاهر أن المسلمين أخذوها أولاً عن النصارى لا عن البراهمة، لأنهم ما عرفوا البرهمة - فيما يظهر لنا - إلا بعد فتحهم الهند، وأمّا النصارى فكانوا في مهد الإسلام عند ظهوره (جزيرة العرب) وفي البلاد المجاورة له كالشام ومصر، فلا بُدَّ أن يكونوا قد أخذوا السبحة عنهم فيما أخذوه من اللباس والعادات، والأمر في السبحة ينبغي أن يكون أشدَّ من أخذ غيرها عنهم، لأنها تدخل في العبادة، وتُعَدُّ شعاراً كما ذكر السائل، ولكنها صارت معتادة، وجماهير الناس يخضعون للعادة ما لا يخضعون للحق».

وقال محمد سعيد الباني^(١): «وقد ثبت لدى نوابغ علماء الشريعة الإسلامية منذ العصور السالفة حتى يومنا هذا أن جميع البدع المنتشرة بين المسلمين قد تسرّبت إليهم من الأعاجم الذين اتَّحفوا الإسلام ولم يتبطّئوه، ثم انطلت - فيما بعد - على المسلمين قلباً وقالباً، عرباً كانوا أم عجماً».

ومن أقبل ذلك استخارة السبحة التي يستعملها جهّالنا، فإنها مُقتبسة من بعض الشعوب الأعجمية، فقد جاء في «مجلة الهلال» عن الأنسة كوليداي: أن المرء في بعض المدن الأعجمية إذا مرض تُستعمل له السبحة قبل استدعاء الطبيب لمعرفة: هل من الضروري استدعاؤه أم لا؟ وهل ينجع دواؤه؟ وأي طبيب يُدعى؟ ويدعونها الاستخارة.

وروى المستر جاردنر أن: أن أهل مدينة رأس الرجاء الصالح يضعون السبحة في أعناقهم للوقاية من الأمراض، ويستعملونها بطرق مختلفة لمعرفة

(١) كما في «منشآت البواريج» (٢/ ٧٨٥).

البخت، وفي بعض البلاد يستعملونها للوقاية من الحسد والأخطار، ويغسلونها - بعض الأحيان - بالماء، ويشربون غسالتها على أنها دواء، ونحو ذلك من البدع والخرافات المنتشرة بين الشعوب على اختلاف مللهم ونحلهم، ولم يأت الإسلام بها.

أما في عهدنا: فقد اتخذ غير العباد السحرة آلة للهِو أو التَّجَمُّل، وأخيراً انتشر بين الشبان والكهول استعمالُ السبحة الثلثية المنظومة من ثلاث وثلاثين خرزة أغلظ من خرزات سبحة المئة.

ولا ريب أن اتِّخاذها للهو أخفُّ ضرراً من اتِّخاذها شركاً لاصطياد الدنيا بالدين، وإنما الأعمال بالنيات والله أعلم^(١) . هـ.

وقال الشيخ رشيد رضا مبيناً - في ضوء ما تقدم - حكم السبحة: «والسبحة من البدع الداخلة في العبادة، فكان الظاهر أن يتشدد في تحريمها أكثر مما يتشدد بعضهم في حظر أزياء الكفار، لا أن يقولوا: إن الذكر بها أفضل!»

فإن قالوا: إنهم وجدوا لها فائدة في ضبط الذكر الكثير (!) الذي يفرضه عليهم شيوخ الطريق!!

نقول: يلزمهم بهذا أن يبيحوا كل ما توجد له فائدة من البدع الدينية! فإن قالوا: نفعله على أنه من طرق التربية العادية عند الصوفية، ولا نقول: إنه من أمر الدين!

نقول: يلزمهم القول بمثله في كل العادات!! وهو الصواب، ولكن قلما يقولون به فيما يحدث ويتجدد، على أنه لا يمكن الجواب عن شيء من بدع المتصوفة بغير هذا، وإن لم يسلم لهم الفقيه في السبحة ونحوها^(٢).

(١) إذا عرفت ما تقدم كنه ثبوت ذلك أن أصل السحرة نار يحيا من الكفرة والمشركين، وأن وجودها مدحرج على المسممين باعتقادات دالة كثيرة، وأن لها مفسدات كثيرة من ردم، وهجر للنس، وتعد من مذهب السلف، وغير ذلك، فلا حرج ولا قوة إلا بالله.

الخاتمة نسأل الله سلامتها

هذا آخر ما جرى به القلم، وما جاد به الفكر، وما أسعف به العلم،
على حدود الطاقة، ووفق نطاق المعرفة، فإن أصبت فيما كتبت، فمن فضل
الله ورحمته، وإن أخطأت وتجنيت فمن نفسي ومن الشيطان، سائلاً الله
المغفرة والعفو، إنه سميع مجيب.

وكتب

أبو الحارث علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلي الأثري

حامداً لله مصلياً مسلماً

صبيحة يوم السبت العاشر من

شهر جمادى الأولى سنة سبع وأربع

مئة وألف من هجر من له العز والشرف

وكان ختام هذا الكتاب في رابع المجالس

من أربعة أيام متتالية، فالحمد لله على التمام.

مسرد المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة ، سعدي الهاشمي ، السعودية .
- ٣ - الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، ابن بلبان ، بيروت .
- ٤ - الأدب المفرد ، البخاري ، سوريا .
- ٥ - إرواء الغليل ، الألباني ، بيروت .
- ٦ - أسد العانة ، ابن الأثير ، مصر .
- ٧ - الاعتصام ، الشاطبي ، مصر .
- ٨ - إعلام الموقعين ، ابن القيم ، مصر .
- ٩ - الاعتباط فيمن رُمي بالاختلاط ، سبط اس العجمي ، عمان .
- ١٠ - اقتضاء الصراط المستقيم ، ابن تيمية ، مصر .
- ١١ - أمالي الأذكار ، اس حجر ، العراق .
- ١٢ - الإمام الترمذي والموارنة . . ، نور الدين عتر ، دمشق .
- ١٣ - الإيناس بتخريج حديث معاد في الرأي والقياس ، بقلمي ، عمان .
- ١٤ - البدع والنهي عنها ، ابن وصاح ، دمشق .
- ١٥ - البدعة أسبابها ومضارها ، محمود شلتوت ، عمان .
- ١٦ - تاح العروس ، الزبيدي ، مصر .
- ١٧ - تاريخ اس معين ، مصر .

- ١٨ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصر.
- ١٩ - التاريخ الكبير، البخاري، الهند.
- ٢٠ - تاريخ واسط، حنبل، بيروت.
- ٢١ - نصير المسية، ابن حجر، مصر.
- ٢٢ - تحفة الأشراف، المرّي، الهند.
- ٢٣ - تدريب الراوي، السيوطي، مصر.
- ٢٤ - تذكرة الحفاظ، الذهبي، الهند.
- ٢٥ - تشبه الحميس بأهل الحميس، الذهبي، عمّان.
- ٢٦ - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مصر.
- ٢٧ - تقريب التهذيب، ابن حجر، سوريا.
- ٢٨ - التقييد والإيضاح، لعراقي، مصر.
- ٢٩ - تهذيب تاريخ دمشق، ابن بدران، دمشق.
- ٣٠ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، الهند.
- ٣١ - تهذيب الكمال، المرّي، بيروت.
- ٣٢ - الثقات، ابن حبان، الهند.
- ٣٣ - جامع الأصول، ابن الأثير، دمشق.
- ٣٤ - جامع التحصيل، العلائي، العراق.
- ٣٥ - الجامع الصحيح، البخاري، مصر.
- ٣٦ - الجامع الصحيح، مسلم، مصر.
- ٣٧ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، الهند.
- ٣٨ - الحاوي لفتاوي، السيوطي، مصر.
- ٣٩ - حجاب المرأة المسلمة، الألباني، بيروت.
- ٤٠ - حلية الأولياء، أبو نعيم، مصر.
- ٤١ - خزانة الأدب، البغدادي، مصر.

- ٤٢ - خلاصة تدهيب تهذيب الكمال ، الخزرجي ، مصر .
- ٤٣ - دائرة المعارف الإسلامية ، مجموعة ، مصر .
- ٤٤ - دراسات في الحرح والتعديل ، صياء الرحمن الأعظمي ، الهند .
- ٤٥ - الدعاء ، الطبراني ، مطبوعة .
- ٤٦ - ديوان الصغفاء والمتروكين ، الذهبي ، السعودية .
- ٤٧ - ذكر أسماء من تُكَلِّم فيه وهو موثق ، الذهبي ، بيروت .
- ٤٨ - الرد على التعقب الحديث ، الألباني ، دمشق .
- ٤٩ - الرد العلمي على الأعظمي ، علي الحلبي وسليم الهلالي ، عمان .
- ٥٠ - ردّ المحتار على الدر المختار ، ابن عابدين ، مصر .
- ٥١ - رسالة في الحرح والتعديل ، المنذري ، الكويت .
- ٥٢ - الروص الداني ، الطبراني - محمد شكور ، عمان .
- ٥٣ - سؤالات البرذعي لأبي زرعة ، السعودية .
- ٥٤ - سؤالات السهمي للدارقطني ، السعودية .
- ٥٥ - الزهد ، أحمد بن حنبل ، مصر .
- ٥٦ - سلسلة الأحاديث الصحيحة ، الألباني ، دمشق .
- ٥٧ - سلسلة الأحاديث الضعيفة ، الألباني ، دمشق .
- ٥٨ - السنّة ، ابن أبي عاصم ، بيروت .
- ٥٩ - السنن ، ابن ماجه ، مصر .
- ٦٠ - السنن ، أبو داود ، مصر .
- ٦١ - السنن ، الترمذي ، مصر .
- ٦٢ - السنن ، الدارمي ، دمشق .
- ٦٣ - السنن ، النسائي ، مصر .
- ٦٤ - السنن الكبرى ، البيهقي ، الهند .
- ٦٥ - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، بيروت .

- ٦٦ - شذرات الذهب، ابن العماد، مصر.
- ٦٧ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة، اللالكائي، السعودية.
- ٦٨ - شرح ألفية السيوطي، أحمد شاكر، مصر.
- ٦٩ - شرح السنة، المغوي، دمشق - بيروت.
- ٧٠ - شرح علل الترمذي - ابن رجب، دمشق.
- ٧١ - شروط الأئمة الخمسة، الحارمي، مصر.
- ٧٢ - شعب الإيمان، البيهقي، الهد.
- ٧٣ - صفة صلاة النبي، الألباني، دمشق.
- ٧٤ - الضعفاء والمتروكون، النسائي، السعودية.
- ٧٥ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، بيروت.
- ٧٦ - عارضة الأخوذي، ابن العربي، مصر.
- ٧٧ - العبر في أخبار من عَبر، الذهبي، الكويت.
- ٧٨ - العلل، أحمد بن حنبل، تركيا.
- ٧٩ - علوم الحديث، ابن الصلاح، دمشق.
- ٨٠ - عمل اليوم واليلة، النسائي، بيروت.
- ٨١ - عون المعبود، العظيم آبادي، مصر.
- ٨٢ - الفتاوى، رشيد رضا، بيروت.
- ٨٣ - فتح المعيث، السخاوي، مصر.
- ٨٤ - الفتوحات الربانية، ابن علان، مصر.
- ٨٥ - الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن عبد الحالى، الكويت.
- ٨٦ - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، بيروت.
- ٨٧ - الكاشف، الذهبي، بيروت.
- ٨٨ - الكامل، ابن عدي، بيروت.

- ٨٩ - كثر لعمان، المتقي الهندي، بيروت.
 - ٩٠ - الكواكب النيرات، ابن الكيال، العراق.
 - ٩١ - لسان العرب، ابن منظور، بيروت.
 - ٩٢ - لسان الميران، ابن حجر، الهند.
 - ٩٣ - مجمع الزوائد، الهيثمي، مصر.
 - ٩٤ - مختصر سس أبي داود، ابن مندرى، مصر.
 - ٩٥ - مختصر العدو، الذهبي - لألباني، بيروت.
 - ٩٦ - مدارح السالكين، ابن القيم، مصر.
 - ٩٧ - المراسيل، ابن أبي حاتم، بيروت.
 - ٩٨ - مساحلة علمية، ابن الصلاح - العرب ابن عبد السلام، دمشق.
 - ٩٩ - المستدرک، الحاكم، الهند.
 - ١٠٠ - المسد، أبو يعلى الموصلي، مخطوط.
 - ١٠١ - المسد، أحمد بن حنبل، مصر.
 - ١٠٣ - المصنف، ابن أبي شيبة، الهند.
 - ١٠٤ - المعجم الكبير، الطبراني، العراق.
 - ١٠٥ - المعجم الوافي في النحو العربي، عبي توفيق الحمد، عمان.
 - ١٠٦ - المغني عن حمل الأسفار، العراقي، مصر.
 - ١٠٧ - المغني في الصغفاء، الذهبي، دمشق.
 - ١٠٨ - مغني اللبيب، ابن هشام، مصر.
 - ١٠٩ - منتخبات التواريخ لدمشق، الجصني، دمشق.
 - ١١٠ - المنحة في السبحة^(١)، السيوطي، مصر.
 - ١١١ - مهاج التأسيس في الرد على أهل البدع والتدليس، نقلني، عمان.
-
- (١) وقد كتبتُ مقده بالتفصيل لإحاطتها بهذه الرسالة، ولم ييسر لي ذلك لأن، فعسى أن يكون ذلك في طعة أخرى، أو أشره مستقلاً إن شاء الله.

- ١١٢ - موارد الظمآن ، الهيثمي ، مصر .
١١٣ - الموسوعة العربية الميسرة ، محمد شفيق غربال ، مصر .
١١٤ - ميران الاعتدال ، الذهبي ، مصر .
١١٥ - نزهة النظر ، ابن حجر ، دمشق .
١١٦ - النكت الطراف ، ابن حجر ، الهند
١١٧ - النكت على ابن الصلاح ، ابن حجر ، السعودية .
١١٨ - نيل الأوطار ، الشوكاني ، مصر .
١١٩ - هدي الساري ، ابن حجر ، مصر .
١٢٠ - وصول التهاني ، محمود سعيد ، بيروت !!!

الفهرس التفصلي

| | |
|----|--|
| ٥ | مقدمة |
| ٥ | بيان ما بين المؤلف ومحمود سعيد من مراسلات |
| ٥ | الوقوف على «وصول التهاني» |
| ٦ | محاولة المؤلف للقاء محمود سعيد ثانية |
| ٦ | الدافع لكتابة «إحكام المباني» |
| ٧ | قواعد هامة: |
| ٧ | القاعدة الأولى: أصل التشريع وأفعال السف |
| ٧ | سياق كلمة مالك في الابتداء |
| ٨ | سياق كلمة ابن عمر في الابتداء |
| ٨ | سياق أثرين عن ابن مسعود وعقمة في بيان المسج الصحيح |
| ٨ | حديث الثلاثة نفر وما فيه من فوائد |
| ٩ | القاعدة الثانية: خطر الابتداء |
| ٩ | كلمة للشيخ محمود شلتوت في هذا |
| ١٠ | القاعدة الثالثة: خطر التشبه بالمشركون |
| ١٠ | كلام ابن تيمية وابن كثير في هذا |
| ١١ | الإشارة لرسالة «تشبه الخسيس» للذهبي، وتحقيق المؤلف لها |
| ١٢ | السبحة لغة من كلام أئمة اللغة، وبيان أنها محدثة |
| ١٢ | تعريف «المولد» عند الدخوين |
| ١٣ | نبذة حول مقدمة «وصول التهاني» |
| ١٤ | الأحاديث والآثار المتنازع فيها حول السبحة |
| ١٤ | أولاً الأحاديث المرفوعة: |

- الأول حديث سعد بن أبي وقاص في المرأة التي تسبح بالوى ١٤
- الثاني: حديث صفية وهي تسبح بالوى ١٤
- الثالث حديث عليّ «بعم المذكر السبعة» ١٤
- الجواب عن الأحاديث المتقدمة . ١٥
- الحديث الأول: ١٥
- قد محمود سعيد في إحاله على لحبشي في كلامه حول «بعم المذكر...» ١٥
- بين وضع هذا الحديث ، وتعقب الحبشي للألباني ، ثم رد الأخير عليه . ١٥
- سياق تمام من الحديث من «جمع الحوامع» ١٥
- سياق سننه من «المنحة في السبعة» .. ١٦
- سكوت السيوطي ثم الشوكاني عن بيان وضع هذا الحديث ١٦
- تصحيح «فحويه» في «المنحة» إلى «فحويه» ١٦
- الكلام عن رجال إساد الحديث وتراجمهم ١٦
- تصحيح فحويه في «لعب» و «الشدرات» و «السير» .. ١٧
- تفصيل القول في محمد بن هارون الهاشمي وبين أنه يضع الحديث ١٧
- التنبيه على تصحيح في «لسان الميرن» . ١٨
- إغفال الحبشي ثم محمود سعيد لهذه النتائج بوضع الحديث . ١٨
- الجواب عن الحديث الثاني وهو حديث سعد ١٩
- تخريجه ١٩
- التنبيه على سقوطه من «عمل اليوم» المطبوع ١٩
- التنبيه على وهم في تخريجه وقع لمحمود سعيد مقدماً فيه السيوطي ١٩
- التمريق بين إساد الحاكم وابن حبان مع غيرهما بزيادة خزيمة . ١٩

- ١٩ التنبيه على تحريف وقع في طبعتين من «الإحسان»
- ٢٠ تفصيل القول فيمن روى الحديث بزيادة حزيمة
- ٢٠ بيان من تفرد بروايته دون ذكر حزيمة
- ٢١ كشف حال حرمة بن يحيى
- ترجمة عبدالله بن محمد بن سلم، والتنبيه على عدم وقوف صاحب
- ٢١ «الروص الداني» على ترجمته
- ترجمة محمد بن الحسن بن قتيبة، والتنبيه على عدم وقوف محقق
- ٢١ «سؤالات الهمي» على ترجمته
- ٢١ تعريف «الحديثي» من كلام بن حجر
- ٢١ بيان عظيم للحافظ العلائي حول «المرسل الخفي»
- ٢٣ نقله في المسألة نفسها عن ابن الصلاح
- ٢٣ سياق شبهات محمود سعيد حول حديث سعد
- الحوار عن الشبهة الأولى بالحكم على سعد ابن حبان والحاكم
- ٢٤ بالإرسال الخفي
- الجواب عن الشبهة الثانية وهي تصحيحه للحديث بالإحالة على
- ٢٤ الحوار قبله، وبيان جهالة خزيمة وإقرار محمود سعيد لها
- الحوار عن الشبهة الثالثة واستظهار أن يكون سند البزار كسند غيره
- ٢٤ ممن حَرَّجَ الحديث مهم
- لحديث عن الشبهة الرابعة، بذكر شاهد له من «مصنف ابن أبي
- ٢٦ شعبة»، وبيان أنه موقوف ضعيف لا يشهد له
- ٢٦ نقل كلام محمود سعيد وردّه عليه
- ٢٧ صريح المقال في سعيد بن أبي هلال
- ٢٧ سياق شهادات محمود سعيد في محاولة إثباته مطلق توثيقه
- الجواب عن الشبهة الأولى وبيان وهم محمود سعيد في الخلط بين

- ٢٧ «الثقة» و «المختلط» وأنهما قد يهتمان
الرد على محمود سعيد في ظنه أن إخراج صاحبي «الصحيحين»
٢٨ للراوي كافٍ للحكم بتصحيحه، وبيان ذلك من وجهين
احتمال إخراج صاحبي «الصحيحين» لراوي مع عدم علمهما
٢٨ باختلاطه .
احتمال إخراج صاحبي «الصحيحين» للراوي المختلط ما حدث به
٢٩ قبل اختلاطه .
نقل كلام ابن الصلاح في هذا وإقرار سبط ابن العجمي وابن الكيال
له، وأنه من باب حُسْن الظن بهما
٢٩ نقل كلام الحازمي في حكم المحتطين
الجواب عن الشبهة الثانية بموافقة الحافظ على أن سعيدا ليس من
لصحاء
٣٠ بيان معنى قول الحافظ: «لم يصحَّ عن أحمد تضعيفه»!
٣٠ إثبات الحافظ لكلمة الساجي في «التقريب» وهو آخر مولفات بس
حجر
٣٠ ذكر تاريخ وفاة الساجي وأنه عمّر أكثر من تسعين عاماً، وبيان أنه
أدرك أحمد وتلاميذه
٣٠ الجواب عن الشبهة الثالثة بالإحالة على الجواب الأول .
الجواب عن الشبهة الرابعة بإثبات عدم استيعاب سبط ابن
العجمي، وابن الكيال للمحتطين، وبيان ذلك من وجهين
٣١ الجواب عن الشبهة الخامسة، بإثبات أن الاختلاط حرجٌ مفسّر يُردّ
الحديث به ولو كثّر المُحدِّلون .
٣١ بيان أمر مهم حدّث، نقلاً عن «سؤالات البردعي لأبي زرعة» حول
سعيد، وقول أبي حاتم عن روايته عن البعض «أحاف أن

- ٣٢ يكون بعضها مراسيل» ٣٢
- ذكر نقل ابن رجب للكلام المتقدم، ثم بيّنه أنّه نوع تدليس ٣٢
- تدليل في الرد على محمود سعيد محاولة إثباته سماع سعيد من
- عائشة ٣٣
- الجواب على شبهاته تفصيلاً ٣٣
- بيان أنّ اليزي يتقصّد استيعاب أسماء من روى عنهم صاحب كل
- ترجمة، ومن روى عنه في الكتب الستة، وغيرها من كتب
- السنة، وإثبات ذلك بأمثلة متعددة ٣٤
- ختم الكلام عن حديث سعد. ٣٥
- الجواب عن الحديث الثالث: .. ٣٦
- تخريجه ٣٦
- النقل عن الحافظ ابن حجر في معرفة حال كناية ٣٦
- مخالفة كلام ابن حجر في «التقريب» لكلامه في «أمالني الأدكار»
- واعتماد الألباني عليه في ترجمة كناية من «التقريب» .. ٣٦
- بيان ضعف تصحيح الأزدي ٣٦
- بيان أنّ من كان مثل كناية يُمنّى حديثه .. ٣٦
- سياق مقالات أهل العلم في ترجمة هاشم بن سعيد وإثبات ضعفه ٣٧
- الرد على محمود سعيد في شرحه كلمة ابن معين: «ليس بشيء» .. ٣٨
- سياق علة أدلة على ذلك ٣٨
- بيان أنّ عدم معرفة أحمد لهاشم ضرّته، إذ بينت أنه لم يكن مشهوراً
- بالعلم والطلب، وهذا دليل من أدلة ضعفه ٣٨
- ماذا أفادت معرفة غيره؟ إلّا بيان الضعف ٣٩
- نقد محمود سعيد في محاولته ردّ كلمة ابن عدي في هاشم - «مقدار
- ما يرويه لا يُتابع عليه» وبيان معناها الصحيح ٣٩

- ردّ محاولة (تخفيف) محمود سعيد لصعف هاشم ٣٩
- تذليل في الرد على بعض تعقّبات محمود سعيد للألباني ٣٩
- بيان تدليس محمود سعيد في طَوِيهِ شيئاً مهماً في بقده لأول ٤٠
- بيان بتر محمود سعيد لكلمة مهمة من كلام الألباني الذي استفده في بقده ٤٠
- الثاني، وفيه بيان واضح على ما قاله ٤٠
- الرد على الانتقاد الثالث من محمود سعيد ببيان أنّ الحديث الذي يتكلم ٤١
- عليه الألباني له شواهد عدّة ٤١
- قد ينشط المحدث فيراجع في ترجمة ما مصادر كثيرة فيترجّع عنده ٤١
- شيء، وقد لا ينشط فيخالف حكمه السابق ٤١
- الانتقاد الرابع وبيان فساد ٤٢
- حرف «لكن» عند أهل العربية ٤٢
- بيان جهل محمود سعيد في تعريقه بين «مقبول» و «لن الحديث» ٤٣
- نقل كلمة لمحمود سعيد وردّها عليه ٤٣
- يراد محمود سعيد متابعة لهاشم بن سعيد!! وقوله عنها: «متابعة ٤٤
- قوية»، والرد عليه من وجهين: ٤٤
- إثبات تقليد محمود سعيد لابن حجر في ترجمة حُديج ٤٤
- سياق مقالات أهل العلم في تضعيف حُديج وحرجه جرحاً مفسراً ٤٤
- إثبات أنّ هذه المتابعة ليست متابعة، وأنها راجعة إلى هاشم بن سعيد ٤٦
- نقل كلام المزي في ذلك ٤٦
- كلام ابن حجر في سقوط هاشم من «الخلعيات» ٤٦
- إثبات أن سقوطه من وَهْم حُديج وسوء حفظه، ودليل ذلك من وجهين ٤٦
- سياق قول الترمذي: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث هاشم ٤٦
- ابن سعيد» ٤٦
- إثبات أن الثقات رَوَوْه عن كثرة بائيّات هاشم، ومخالفة حُديج ٤٦

- ٤٦ الضعيف لهم بإسقاطه
- الحجواب تعيقاً على اعتراض بعض طلبة العلم في أنّ حديثاً مذكور في
- ٤٥ الرواة عن كساة، والأمثلة عليه
- سياق محمود سعيد متابعة لكساة من « لدعاء » للطبراني، وقوله عقبها:
- ٤٧ « هذه متابعة قوية »!
- ٤٨ الرد على ذلك بأمور:
- ٤٨ أولها: عدم الاطمئنان لما تفرد به محمد بن عثمان
- ٤٨ ثانيها: جهالة يريد من معتب عيباً وحالاً
- ٤٨ ثالثها: بطلان إلحاق « يريد » بـ « كساة » وإثبات المروق بينهما
- ٤٨ عدم ذكر الطبراني يزيد في الرواة عن صفية
- ٤٨ تعقب من محمود سعيد للألباني في محمد بن عثمان، وبيان فسادة
- ٤٩ بتر محمود سعيد لكلام نقله عن الذهبي
- ٤٩ التنبيه على تصحيح وقع لنور الدين عتر في نقله لكلمة الذهبي
- الرد على محمود سعيد في عثوره على طريق لحديث صفية خالية من
- ٤٩ يخلد في الاحتجاج بها
- ٥١ ذكر خلاصة ما حرج به محمود سعيد من الفصل الخامس من رسالته
- الرد على زعمه في أن قصة المرأة التي دخل عليها النبي ﷺ وهي
- ٥٢ تسبح، متكررة
- ٥٢ كلام الحافظ ابن حجر في تسمية المرأة
- ٥٣ ذكر حديث جويرية بلفظه وبيان من أخرجه
- ٥٤ إثبات أن القصة حصلت مع جويرية وذلك لصعف حديثي سعد و صفية
- بيان خطأ محمود سعيد في تعيين أثر ابن مسعود الذي استدلل به
- ٥٤ الشيخ الألباني
- ٥٥ إنكار للحبشي على الشيخ الألباني يدل على مبلغ علم الشيخ بالآثار

- نقص ادعاء محمود سعيد أن الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل اتفاقاً» ٥٥
- تدليسه على الشيخ الألباني في حكمه على حديث فيه كذاب بالضعف ٥٦
- بيان عدم مخالفة الألباني للقواعد الحديثية في حكمه على الحديث ٥٧
- توهم باطل لمحمود سعيد من كلام الشيخ الألباني عن طرق أثر ابن مسعود ٥٧
- محاولته التشكيك بصحة أثر عن ابن مسعود ٥٨
- إثبات أن الحكم بن المبارك الذي صَعَّفَه ثقة وله منافع ٥٨
- إيهام محمود سعيد القراء أن مذهب ابن مسعود هو كراهية العَدِّ فقط ٥٩
- تتبع الروايات عن ابن مسعود يُبين إكباره العَدِّ باستعمال الحصى ٥٩ - ٦٠
- محاولة محمود سعيد تصعيف أثر النخعي في النهي عن قتل حيوط التسايح ٦٠
- تبيين أن إبراهيم بن مهاجر الذي صَعَّفَه من رجال مسلم وأنه حسن الحديث ٦٠ - ٦١
- وهم لمحمود سعيد دفعه إلى اتهام الألباني بالتناقص ٦١
- ردّه الاستدلال بأثر النخعي لزعمه تطرق الاحتمال إليه ٦١
- مخالفة كلامه لظاهر النص ومنطوقه وفهم العلماء ٦٢
- استنباطه في الفصل السادس من رسالته أن الألباني يحوز استعمال السبحة إذا كان الذكر بأعداد كبيرة ٦٣
- نقل كلام الإمام الشاطبي في عدم جواز تقييد ما أطلقه الشارع إلا بدليل ٦٤

- كلام تقيس للشيخ محمد سعيد الباني حول عدم مشروعية الزيادة
- على الذكر المقيد ٦٤ - ٦٥
- تنصيب الإمام الشاطبي على بدعية الاجتماع للذكر بصوت واحد ٦٦
- مناقشة محمود سعيد حول جواز الزيادة على المشروع بالرأي ٦٦ - ٦٧
- كلام العز بن عبد السلام في بدعية صلاة الرغائب ٦٧
- بيان عدم جواز تخصيص الذكر بعدد لم يشرع ٦٧
- مطالبة محمود سعيد بصحة ما ادّعاء من أن الصحابة والتابعين اعتادوا
- الذكر بأعداد كبيرة تصل إلى الآلاف ٦٧
- تناقضه في الاحتجاج بأفعال الصحابة والتابعين ٦٨
- محاولة محمود سعيد إثبات جواز الزيادة على عدد «مئة» في الذكر ٦٨
- استدلاله بحديث فيه الذكر «مئتي مرة» في اليوم ٦٨
- ردّ استدلاله ذلك برواية أخرى للحديث فصّلت المئتين «مئة في
- الصباح ومئة في المساء» ٦٨
- تخصيص محمود سعيد الفصل السابع من «رسالته» بنقل آثار عن
- صحابه استعملوا السبحة ٦٩
- الرد الإجمالي عليه : ٦٩
- لا حجة في فعل الصحابي إذا خالف السنة أو خالف صحابة آخرين ٦٩
- الرد التفصيلي : ٦٩
- بيان أن أثر أبي الدرداء الذي صحّحه فيه انقطاع ٧٠
- نقل كلام العلماء في سماع القاسم بن عبد الرحمن من أبي الدرداء ٧٠
- تغافل محمود سعيد عن كل ذلك ٧٠
- تصحيحه أثراً لأبي هريرة اعتماداً على سكوت أبي داود ٧١
- استدلاله بفهم خاطيء لتعريف «الحسن» عند الترمذي ٧١
- اعتداده باحتجاج النسائي بالطفاوي على الرغم من تشدده في الرجال ٧١

- نقل كلام المنذري وابن حجر في جهالة الطفاوي وبيان أن حديثه لا
يصح ٧٢-٧١
- كلام ابن حجر في عدم الاعتماد على سكوت أبي داود ٧٢
- إيهام محمود سعيد القراء أن الترمذي والنسائي أخرجا الخبر بتمامه ٧٣
- تعريف الحديث الحسن عند الترمذي ٧٣
- نقل كلام الذهبي في احتجاج النسائي بالحارث الأعور بالرغم من
توهين الجمهور له ٧٤
- كتاب «الباعث على تضعيف الحارث والرد على الباحث الناكث»
للمؤلف ٧٤
- ذكر محمود سعيد شاهدين لأثر أبي هريرة مع تصحيحه الأول
وتحسينه الثاني ٧٥
- بيان أن الشاهد الأول صحيح السند إلى التابعي فقط ٧٥
- نقل كلام للحافظ ابن حجر يُفهم منه عدم سماع التابعي من أبي
هريرة ٧٦
- التوقف في الحكم على الأثر الثاني لعدم الوقوف على ترجمة نعيم بن
المحرر ٧٦
- الرد على محمود سعيد في ادعائه تناقض الألباني في الحكم على نعيم
ابن المحرر ٧٦
- تمويهه على القراء كلام الذهبي في قبول رواية المرأة المبهمة ٧٧
- دفاعه عن أثر لأبي صفية في سننه امرأة مجهولة الحال وزعمه أنها
مستورة ٧٧
- تحقيق لابن حجر في رواية المستور ٧٨
- تخطئة محمود سعيد الألباني في كلامه عن أم يونس وبيان تليسه في
ذلك ٧٨

- دفاع عن الشيخ الألباني من تشكيك لمحمود سعيد في أمانته العلمية ... ٧٩
- استنباط لمحمود سعيد من خبرين عن أبي الدرداء وخالده بن معدان ؛
- ٧٩ على لزوم استعمال السبحة
- تبين أن متن خبر أبي الدرداء ينقض استدلاله ذلك وأن في سنده راو
- ٧٩ - ٨٠ متهم بالكذب
- ٨٠ الوقوف على كلام للذهبي حول خبر ابن معدان
- ٨٠ - ٨١ استدلال محمود سعيد بأثر في سنده مجهول
- نقل محمود سعيد في الفصل الثامن من رسالته مقالات بعض أهل
- ٨٢ العلم في تجويز السبحة
- ٨٢ ادعاه أن جماهير السلف والخلف قد استعملوا السبحة
- تقرير أن مشروعية الشيء لا تكون إلا من النص القرآني أو النص
- ٨٢ النبوي
- كلام الشيخ الألباني أنه لا يلزم لإنكار مفردات البدع وجود نقل
- ٨٣ صحيح عن السلف في ذلك
- رد قول السيوطي : « لم ينقل عن أحد من السلف ولا الخلف المنع من
- ٨٣ جواز عدّ الذكر بالسبحة »
- تخصيص محمود سعيد الفصل التاسع من « رسالته » لبيان خطأ
- ٨٤ الألباني من جهة النظر
- استدلاله بقاعدة « الوسائل لها حكم المقاصد » على جواز استعمال
- ٨٤ السبحة
- ٨٤ كلام نفيس لابن قيم الجوزية في مدى صحة تلك القاعدة
- ٨٥ بيان أن التسييح بالأنامل وسيلة مرتبطة بمقصد الاستنطاق يوم القيامة
- ٨٥ كلام لمحمود سعيد مبني على أصل فاسد
- ٨٦ إثبات أن التسييح بالسبحة مخالف لهدي النبي ﷺ في :

| | |
|--|---------|
| فعله : سياق حديث رؤية عبدالله بن عمرو النبي ﷺ يعقد التسبيح | |
| بيمينه | ٨٦ |
| قوله : سياق حديث أمره ﷺ النسوة يعقد التسبيح بالأنامل | ٨٦ - ٨٧ |
| الرد على محمود سعيد في قوله أن أمره ﷺ أمر إرشاد لا يمنع | |
| استعمال غير الأنامل | ٨٦ - ٨٧ |
| رد الشيخ الألباني على الحبشي تجويزه مخالفة أمره ﷺ | ٨٧ |
| تقريره : الإشارة إلى حديث جويرية المتقدم تخريجه | ٨٧ |
| الراجع من حديث جويرية أنها كانت تذكّر الله بلسانها أو بعقدها على | |
| أناملها | ٨٧ - ٨٨ |
| لمحة تاريخية عن السبحة | ٨٩ |
| كلام الشيخ الألباني أن لفظ السبحة غير معهود في لسان العرب | ٨٩ |
| كلام السيد رشيد رضا في ذلك | ٨٩ |
| نقل ما جاء في الموسوعة العربية الميسرة من أن المسلمين عرفوا | |
| السبحة عن طريق المتصوفة | ٩٠ |
| موافقة «دائرة المعارف الإسلامية» على ذلك | ٩٠ |
| كلام الباحثة جولد زيهري في أن السبحة ظهرت في القرن الثالث للهجرة | |
| وأنها جاءت من مصر | ٩٠ |
| كلام السيد رشيد رضا حول اقتباس المسلمون السبحة من قساوسة | |
| النصارى | ٩١ |
| كلام الشيخ الباني عن الخرافات التي ولّدتها السبحة | ٩٢ |
| رد نفيس من الشيخ رشيد رضا على دعوى الصوفية في السبحة .. ٩١-٩٢ | |
| الخاتمة | ٩٣ |
| مسرد المراجع | ٩٥ |
| الفهرس التفصيلي | ١٠١ |